AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.au.int

مؤتمر الاتحاد
الدورة العادية الثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 28-29 يناير 2018

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/DEC.665-689(XXX)

ASSEMBLY/AU/DECL.1-4 (XXX)

ASSEMBLY/AU/RES.1 (XXX)

المقررات، الإعلانات، والقرار

المقررات

الرقم	رقم المقرر	عنوان المقرر	عدد الصفحات
1	ASSEMBLY/AU/DEC.665 (XXX)	مقرر بشأن إنشاء سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي، الوثيقة EX.CL/1067(XXXII)	4
2	ASSEMBLY/AU/DEC.666 (XXX)	مقرر بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الوثيقة Assembly/AU/4(XXX)	2
3	ASSEMBLY/AU/DEC.667 (XXX)	مقرر بشأن استضافة المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية، الوثيقة EX.CL/1075(XXXII)	1
4	ASSEMBLY/AU/DEC.668 (XXX)	مقرر بشأن تسريع التزامات ملابو – البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من أجل التعجيل بالتحول الزراعي في أفريقيا من خلال آلية الاستعراض كل سنتين وبطاقة الأداء للتحول الزراعي لأفريقيا، الوثيقة Assembly/AU/15(XXX)	2
5	ASSEMBLY/AU/DEC.669 (XXX)	مقرر بشأن نتائج الدورة الـ 23 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الـ 13 لمؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، وتعهدات أفريقيا خلال المؤتمر العالمي حول تغير المناخ في الدورة الـ 24 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الـ 14 لمؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، الوثيقة Assembly/AU/9(XXX)	4
6	ASSEMBLY/AU/DEC.670 (XXX)	مقرر بشأن تقرير رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى حول ليبيا، الوثيقة Assembly/AU/7(XXX)	2
7	ASSEMBLY/AU/DEC.671 (XXX)	مقرر بشأن الاجتماع الافتتاحي للجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات بوصفهم قادة أفريقيا المناصرين للتعليم والعلم والتكنولوجيا، الوثيقة Assembly/AU/11(XXX)	2
8	ASSEMBLY/AU/DEC.672 (XXX)	مقرر بشأن المحكمة الجنائية الدولية، الوثيقة EX.CL/1068(XXXII)	3
9	ASSEMBLY/AU/DEC.673(XXX)	مقرر بشأن انتخاب عضو واحد (1) في مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد، الوثيقة EX.CL/1069(XXXII)	1
10	ASSEMBLY/AU/DEC.674 (XXX)	مقرر بشأن انتخاب (10) أعضاء في مجلس السلم والأمن، الوثيقة EX.CL/1070(XXXII)	1
11	ASSEMBLY/AU/DEC.675 (XXX)	مقرر بشأن انتخاب ورئيس ونائب رئيس مجلس الجامعة الأفريقية، EX.CL/1071(XXXII)	1
12	ASSEMBLY/AU/DEC.676 (XXX)	مقرر بشأن الصكوك القانونية	1

المقررات

الرقم	رقم المقرر	عنوان المقرر	عدد الصفحات
13	ASSEMBLY/AU/DEC.677 (XXX)	مقرر بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا، الوثيقة Assembly/AU/6(XXX)	8
14	ASSEMBLY/AU/DEC.678 (XXX)	مقرر بشأن التقرير الثاني لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي حول الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، الوثيقة Assembly/AU/8(XXX)	3
15	ASSEMBLY/AU/DEC.679 (XXX)	مقرر بشأن نتائج الدورة العادية العاشرة للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن.	2
16	ASSEMBLY/AU/DEC.680 (XXX)	مقرر بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بصحة الأمهات والأطفال والرضع.	1
17	ASSEMBLY/AU/DEC.681 (XXX)	مقرر بشأن قادة أفريقيا لمبادرة التغذية.	2
18	ASSEMBLY/AU/DEC.682 (XXX)	مقرر بشأن تقرير المفوضية عن تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا، الوثيقة EX.CL/1053(XXXII)	1
19	ASSEMBLY/AU/DEC.683(XXX)	مقرر بشأن تقارير رؤساء الدول والحكومات القادة.	2
20	ASSEMBLY/AU/DEC.684 (XXX)	مقرر بشأن أرخبيل شاجوس	2
21	ASSEMBLY/AU/DEC.685 (XXX)	مقرر بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)، الوثيقة Assembly/AU/12(XXX)	3
22	ASSEMBLY/AU/DEC.686 (XXX)	مقرر بشأن الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران	1
23	ASSEMBLY/AU/DEC.687 (XXX)	مقرر بشأن التقرير المرحلي عن وضع التقدم في تنفيذ مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.635(XXVIII) بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي، الوثيقة Assembly/AU/3(XXX)	6
24	ASSEMBLY/AU/DEC.688 (XXX)	مقرر بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي	1
25	ASSEMBLY/AU/DEC.689 (XXX)	مقرر بشأن الميزانية التكميلية للسنة المالية 2017 الوثيقة: PRC/Rpt(XXXV)	1

الإعلانات			
26	ASSEMBLY/AU/DECL.1 (XXX)	إعلان بشأن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط، الوثيقة EX.CL/1050(XXXII)	5
27	ASSEMBLY/AU/DECL. 2 (XXX)	إعلان بشأن الذكرى المئوية لميلاد نيلسون مانديلا.	1
28	ASSEMBLY/AU/DECL. 3 (XXX)	إعلان بشأن إدارة الانترنت وتنمية الاقتصاد الرقمي في أفريقيا.	6
29	Assembly/AU/Decl.4(XXX)	إعلان بشأن إحياء الذكرى الخامسة عشرة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران	3
القرار			
30	ASSEMBLY/AU/RES. 1 (XXX)	قرار بشأن رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.	1

مقرر

بشأن إنشاء سوق أفريقية موحدة للنقل الجوى،[1]

الوثيقة EX.CL/1067(XXXII)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير مجموعة العمل الوزارية المعنية بإنشاء سوق موحدة للنقل الجوي في إطار اجندة 2063 للاتحاد الأفريقي؛

2. **يستحضر**:

1) الإعلان حول إنشاء سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي [Assembly/AU/Decl.1(XXIV)] الصادر عن الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا في 31 يناير 2015؛

2) الالتزام الرسمي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتنفيذ مقرر ياموسوكرو بشأن إنشاء سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي بحلول 2017 خلال الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا، إثيوبيا في 31 يناير 2015؛

3. **وإذ يعي التطلعات الواردة في:**

أ) القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي اعتمدته الدورة العادية السادسة والثلاثون لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في لومي، توجو في 11 يوليو 2000 ودخل حيز التنفيذ في 2001؛

ب) المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (والتي تعرف أيضا بمعاهدة أبوجا) التي اعتمدتها الدورة العادية السابعة والعشرون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في أبوجا، نيجيريا في 3 يونيو 1991 ودخلت حيز التنفيذ في 12 مايو 1994؛

ج) المقرر بشأن تنفيذ إعلان ياموسوكرو حول تحرير فرص الوصول إلى أسواق النقل الجوي في أفريقيا الذي أجازته الدورة العادية السادسة والثلاثون لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في لومي، توجو في 12 يوليو 2000 ؛

4. **إقتناعا** منه بأن تحقيق سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي أمر مهم بالنسبة لإنجاز الرؤية الطويلة الأمد لأفريقيا متكاملة مزدهرة ومسالمة بموجب أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي تؤدي الى ترابط معزز عبر القارة مما سيؤدى إلى تحقيق التنمية المستدامة لصناعة الطيران والسياحة مع ما يقدمه ذلك من مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وإزدهار وتكامل أفريقيا؛

5. **يؤكد** أن الدول الأعضاء الثلاث والعشرين التالية قد أعلنت التزامها الرسمي بالتنفيذ الفوري لمقرر ياموسوكرو بشأن إنشاء سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي:

1. بنين
2. بوتسوانا
3. بوركينا فاسو

[1] سجلت جمهورية مصر العربية تحفظها.

4. الرأس الأخضر
5. الكونغو
6. كوت ديفوار
7. مصر
8. إثيوبيا
9. الجابون
10. غانا
11. غينيا
12. كينيا
13. ليبيريا
14. مالي
15. موزمبيق
16. النيجر
17. نيجيريا
18. رواندا
19. سيراليون
20. جنوب أفريقيا
21. سوازيلاند
22. توجو
23. زيمبابوي

6. **يقرر :**

1) إنشاء السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي لشركات الطيران الأفريقية في إطار أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي في هذا اليوم التاسع والعشرين من يناير 2018 بين الدول التي أعلنت التزامها الرسمي اعتبارا من هذا التاريخ وللدول الأخرى التي ستنضم إلى الالتزام في وقت لاحق،

2) تعيين مناصرين إقليميين للسوق الأفريقية الموحدة؛

7. **يرحب** بإطلاق السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي؛

8. **يطلب أيضا:**

1) من الدول الأعضاء إلغاء أي أحكام في اتفاقياتها الثنائية حول الخدمات الجوية تتنافي مع أحكام مقرر ياموسوكرو. فور تفعيلها، تتوقع الدول الأعضاء والصناعة من السوق الأفريقية البينية أن تعمل دون الحاجة إلى اتفاقيات ثنائية بين الدول الأعضاء حول الخدمات الجوية. لتعزيز أهداف أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي نحو تعزيز التجارة الأفريقية البينية والإسراع بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية فيما يتعلق بالنقل الجوي، تشجع الدول الأعضاء على أن تذهب إلى أبعد من أحكام مقرر ياموسوكرو بشأن الوصول إلى السوق للتعجيل بتحقيق اهداف السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي؛

2) مع مراعاة اهتمامات السلامة والأمن لسلطات الطيران في الدول الأعضاء، المجموعات الاقتصادية الإقليمية والوكالة المنفذة، يحق لشركات الطيران المؤهلة في الدول الأعضاء وشركات الطيران الوطنية العاملة بموجب السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، ان تقدم طلب الطيران والتحليق على أساس الاعتبارات الاقتصادية لكل منها وبدون أي عقبات؛

3) من المفوضية تقديم وضع محدث لعملية التنفيذ وأهداف منقحة للسوق الموحدة، إلى المؤتمر وذلك بحلول يناير 2019 ؛
4) من المفوضية، المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمناصرين، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين في مجال النقل الجوي، اتخاذ خطوات فعالة لدفع الدول الأفريقية التي ليست أعضاء إلى التوقيع على الالتزام الرسمي؛
5) من المفوضية إسراع استكمال الأنشطة الواردة في خارطة الطريق للسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي لضمان الوعي بأطر الطيران القارية الرئيسية ونشرها وخاصة النصوص التنظيمية والمؤسسية لمقرر ياموسوكرو والسياسة الأفريقية للطيران المدني وكذلك بناء قدرة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على تطبيق وتعميم هذه الوثائق؛
6) من المفوضية إعداد إطارا لإنشاء هيكل أفريقي موحد للنقل الجوي بحلول 2023 يكون من شأنه تعزيز سلامة وأمن الطيران وكذلك إنشاء أنظمة كفؤة ومتسقة لأنظمة الملاحة والاتصال الجوية؛
7) من البنك الأفريقي للتنمية والشركاء الآخرين بالتعجيل بتعبئة الموارد لتفعيل الوكالة المنفذة حتى تتمكن من أداء مهامها على نحو كاف في إدارة السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي والإشراف عليها؛

9. **يدعو** المجموعات الاقتصادية الإقليمية وكافة الشركاء الإنمائيين بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، البنك الأفريقي للتنمية، ورابطة شركات الطيران الأفريقية والمنظمة الدولية للطيران واللجنة/المؤتمر الأوروبي للطيران المدني وإدارة النقل للولايات المتحدة الأمريكية والإدارة الفيدرالية للطيران المدني وأمن النقل الوطني سلطات الطيران المدني للدول الشريكة، والاتحاد الدولي للنقل الجوي والمجلس الدولي للمطارات والاتحاد الأوروبي، البنك الدولي، منظمة السياحة العالمية، للاعتراف بالسوق الأفريقية الموحدة ودعم تفعيلها السلس بموجب اجندة 2063 للاتحاد الأفريقي؛
10. **يعرب** عن عميق تقديره لمجموعة العمل الوزارية حول انشاء السوق الموحدة لما أنجزته من عمل ممتاز.

مقرر

بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ،

الوثيقة Assembly/AU/4(XXX)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بالتقرير عن وضع مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية المقدم من قبل فخامة يوسوفو محمدو، رئيس جمهورية النيجر والقائد المعني بعملية منطقة التجارة الحرة القارية ويجيز التوصيات الواردة فيه؛
2. **يحيط علما أيضا** بالإنجاز الذي تحقق في اختتام المفاوضات حول اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية والبروتوكول المتعلق بتجارة الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية بحلول الموعد المتفق عليه في ديسمبر 2017؛
3. **يطلب** من وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي استكمال المفاوضات العالقة حول بروتوكول التجارة في السلع والملاحق المرفقة به والبروتوكول حول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات بحلول مارس 2018؛
4. **يشجع** الدول الأعضاء على أن تكون ممثلة من قبل الوزراء خلال اجتماعات وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي؛
5. **يقرر** أن يكون عنوان الوثيقة القانونية هو "اتفاقية منطقة التجارة الأفريقية الحرة القارية"؛
6. **يقرر أيضا** ما يلي:

أ) عقد دورة استثنائية للمؤتمر في 21 مارس 2018، في كيجالي، رواندا، لبحث واعتماد وتوقيع الوثائق القانونية والاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية وتوقيع اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الأفريقية الحرة القارية؛

ب) عقد دورة استثنائية للمجلس التنفيذي في 19 مارس 2018 في كيجالي لبحث الوثائق القانونية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتقديمها إلى الدورة الاستثنائية للمؤتمر؛

7. **يطلب** من المفوضية عقد دورة استثنائية للجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية لبحث الوثائق المذكورة قبل انعقاد القمة؛
8. **يجيز** للجنة الممثلين الدائمين الموافقة على ميزانية إضافية لعقد الدورتين الاستثنائيتين لكل من المجلس التنفيذي والمؤتمر ليومي 19 و21 مارس 2018، على التوالي؛
9. **يحيط علما** بالمشاورات على مجموعة البلدان[2] السبعة حول المستوى المنشود من تحرير التعريفات. **ويشجع** القائد على الاستمرار فيها حتى يتم التوصل إلى توافق عريض في الآراء؛
10. **يطلب** من فخامة يوسوفو محمدو، توفير القيادة اللازمة لفريق الشخصيات البارزة المعني بمنطقة التجارة الأفريقية الحرة القارية من القطاعين العام والخاص **ويشجع** فخامته على مواصلة العمل

[2] جمهورية جيبوتي، جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، جمهورية مدغشقر، جمهورية ملاوي، جمهورية السودان، جمهورية زامبيا، وجمهورية زيمبابوي.

الجيد في تنفيذ اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الأفريقية الحرة القارية وكذلك في المفاوضات حول مسائل المرحلة الثانية بخصوص المنافسة والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية؛

11. **يناشد** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بدء مفاوضات المرحلة الثانية والاستمرار في أنشطة توعية أصحاب المصلحة على المستوى الوطني وكافة مواطني أفريقيا للتوعية الكاملة بعملية إنشاء منطقة التجارة الأفريقية الحرة القارية وملكيتها.

مقرر

بشأن استضافة المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية

الوثيقة EX.CL/1075(XXXII)

إنّ المؤتمر:

1. **يذكّر** بالمقرر **EX.CL/Dec.857(XXVI)** الصادر في يناير 2015 بشأن إنشاء المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية بوصفه وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي لتنسيق تنفيذ الرؤية الأفريقية للتعدين التي اعتمدها المقرر **EX.CL/Dec.471 (XIV)** الصادر عن قمة يناير 2009؛
2. **يقرر** أن يتم مزيد من المشاورات ورفع تقرير عن ذلك إلى الدورة القادمة للمؤتمر المقرر عقدها في يونيو/يوليو 2018؛
3. **يدعو** الدول الأعضاء إلى التعجيل بالتوقيع والتصديق على النظام الأساسي للمركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية؛
4. **يعرب عن تقديره** لنجاح عملية الانتقال الجارية للمركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا إلى المفوضية، **ويطلب** من المفوضية مواصلة العمل مع الشركاء على تعبئة الموارد لضمان استدامة المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية.

مقرر

بشأن تسريع التزامات ملابو – البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

من أجل التعجيل بالتحول الزراعي في أفريقيا من خلال آلية الاستعراض كل سنتين

وبطاقة الأداء للتحول الزراعي لأفريقيا،

الوثيقة Assembly/AU/15(XXX)

إن المؤتمر:

1. **يذكّر** بالمقرر **Assembly/AU/Decl.1(XXIII)** الذي يعتمد الإعلان حول التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة في أفريقيا والذي يطلب كذلك من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، بالتعاون مع الشركاء إجراء عملية استعراض زراعي على أساس كل سنتين ابتداء من 2017، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى مؤتمر الاتحاد في الدورة العادية في يناير 2018؛

2. **يحيط علما** بالتقرير الاستعراضي الافتتاحي لمدة السنتين عن تنفيذ إعلان ملابو الصادر في يونيو 2014 بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، والخطوط العريضة لاستنتاجاته حول التجارة الأفريقية البينية في مجال السلع الأساسية الزراعية والخدمات: المخاطر والفرص؛

3. **يعترف** بجهود المفوضية في حشد أصحاب المصلحة الرئيسيين والشركاء الإنمائيين لإقامة الشراكات مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل إنشاء آلية للرصد والتقييم والإبلاغ، بطريقة أكثر مواءمة، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التزامات إعلان ملابو؛

4. **يشيد** بالردود الإيجابية للدول الأعضاء في إجراء تقييمات ذاتية، وعملية تحقيق شاملة وتقديم معلومات من أجل إعداد التقرير الافتتاحي لمؤتمر الاتحاد عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المشتركة بشأن التحول الزراعي في أفريقيا؛ مع الأخذ في الحسبان للتحديات التي تواجه الدول الأعضاء في الحصول على البيانات ذات النوعية وتجميعها للتقرير عن التقدم المحرز بشأن جميع الأهداف والغايات الواردة في التزامات إعلان ملابو؛

5. **يلاحظ بعين الرضا** الجهود الجبارة التي تبذلها الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان مؤتمر الاتحاد **[Assembly/AU/Decl.1(XXIII)** بغية التعجيل بتحقيق الالتزامات الواردة في إعلان ملابو؛ ومع التسليم بعدم كفاية الأداء الذي أظهرته الدول الأعضاء في كثير من الحالات لبلوغ الأهداف المشتركة، فلا يزال من الضروري بذل مزيد من الجهود والاهتمام لتضافر في تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية من خلال إضفاء الطابع المحلي على التزامات ملابو في الخطط الاستثمارية الزراعية الوطنية؛

6. **يلتزم من جديد** باتخاذ مزيد من الإجراءات في تنفيذ أجندة التحول الزراعي لأفريقيا في نطاق البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية من خلال زيادة تمويل الاستثمار من أجل الزراعة، وتعزيز القدرات المؤسسية للتنفيذ، وتحسين آليات التنسيق بغية تحقيق النتائج والآثار الملموسة المفضية إلى الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة للمواطنين الأفريقيين؛

7. **يناشد** جميع الدول الأعضاء حشد الموارد الفنية والمالية الكافية في سياق تقديم الدعم لنظم البيانات الزراعية ونظم الرصد والتقييم وتعزيز الهياكل المتبادلة للمساءلة لحفز التخطيط القائم على الدليل من أجل التحول الزراعي؛

8. **يطلب** من المفوضية التعاون مع الدول الأعضاء، والشركاء الإنمائيين الفنيين والماليين، والقطاع العام والمجتمع المدني بغية حشد الدعم اللازم لتعزيز المساءلة المتبادلة ونظم البيانات الزراعية وإدارة المعرفة، وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات المراجعة لمدة السنتين وبطاقة الأداء للتحول الزراعي لأفريقيا لكفالة التعلم من الأقران وتعزيز أجندة التحول الزراعي الراسخة في إعلان ملابو.

مقرر

بشأن نتائج الدورة الـ 23 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

والدورة الـ 13 لمؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو وتعهدات أفريقيا خلال المؤتمر العالمي حول تغير المناخ في الدورة الـ 24 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الـ 14 لمؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو،

الوثيقة Assembly/AU/9(XXX)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير منسق لجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعنية بتغير المناخ، فخامة علي بونجو أونديمبا، رئيس الجابون، ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية عن نتائج المفاوضات العالمية بشأن تغير المناخ خلال الدورة الـ 23 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الـ 13 لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، والجزء الثاني من الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس **ويجيز** التوصيات الواردة فيه؛

2. **يحيط علما كذلك** مع التقدير بالاجتماع التحضيري الذي عقدته لجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعنية بتغير المناخ في نيويورك والذي سهل اعتماد الرسائل الرئيسية للجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعنية بتغير المناخ؛

3. **يشيد** بما أبداه أعضاء لجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعنية بتغير المناخ من دأب في تقديم التوجيهات والإرشادات السياسية الجديرة بالثناء مما أدى إلى تجسيد تضامن أفريقيا والوحدة الأفريقية أثناء المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، باعتباره نتيجة لوحدة قوية وصوت قوي وموحد؛

4. **يثني** على العمل الذي يضطلع به المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة، والمجموعة الأفريقية للمفاوضين حول تغير المناخ، والمفوضية ، والمؤسسات الأفريقية مثل وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، والبنك الأفريقي للتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والشركاء مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والبنك الدولي والمؤسسات والشركاء الإنمائيين الآخرين ذوي الصلة لدعم أفريقيا في معالجة المسألة الحاسمة المتعلقة بتغير المناخ؛

5. **يقر** بجهود المفوضية جنبا إلى جنب مع المؤسسات الأفريقية وغيرها من المؤسسات والشركاء الإنمائيين الآخرين ذوي الصلة؛ والبرلمانيين الأفريقيين؛ ومجموعة المجتمع المدني بما في ذلك مجموعتا المرأة والشباب؛ ووسائل الإعلام وجميع الأصدقاء والمتعاونيين في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ من أجل تحقيق أجندة 2063؛

6. **يقر** بجهود المفوضية بالتعاون مع وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، والبرلمان الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، التي نظمت معا الأحداث الجانبية الرفيعة المستوى والفنية ليوم أفريقيا في 15 نوفمبر 2017 أثناء الدورة الـ23 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية

الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الـ13 لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، والجزء الثاني من الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، جنبا إلى جنب مع اقليم وسط أفريقيا: المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ الجابون، الكونغو؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

7. **يشيد** بفيجي لنجاحها بالتعاون مع ألمانيا في استضافة الدورة الـ23 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ/الدورة الـ13 لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو/الجزء الثاني من الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس و**يعرب عن تقديره** لألمانيا لتقديمها مساهمة إضافية قدرها 50 مليون يورو لصندوق التكيف التي أعلن عنها خلال الاجتماع و**يعرب كذلك عن تقديره** لفرنسا لاستضافة مؤتمر قمة الكوكب الواحد جنبا إلى جنب مع الشركاء الرئيسيين الآخرين في ديسمبر 2017 لحشد المزيد من الموارد من أجل تنفيذ المبادرات الجديرة بالثناء و الإجراءات المناخية تنفيذا لاتفاق باريس؛

8. **يحث** الأطراف من البلدان المتقدمة على توسيع المستويات الحالية لتمويل المناخ من خلال اتفاق الأطراف على مسارات ملموسة ومنهجيات محاسبية لتحقيق الهدف الجماعي من جانب البلدان المتقدمة بشأن تعبئة 100 مليار دولار سنويا بحلول عام 2020 وما بعده، وتحقيق التوازن في الموارد المالية المخصصة للتكيف والتخفيف كجهد لبناء الثقة في المفاوضات، بما في ذلك زيادة الدعم القائم على المنح للتكيف وتقديم الدعم الكافي لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا؛

9. **يشدد** على أهمية الشروع في مفاوضات موضوعية مباشرة وقبل إنجاز برنامج عمل باريس، بشأن الهدف التمويلي الطويل الأجل لفترة ما بعد عام 2025، من أجل ضمان توسيع نطاق مستويات التمويل العام الإضافي والقابل للتنبؤ وتنفيذ المساهمات الطموحة المحددة وطنيا للبلدان النامية؛

10. **يحث أيضا** الأطراف ورئاسة كل من الدورتين ال 23 وال 24 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على تسريع العمل على إجراء المشاورات بشأن الاحتياجات المحددة والظروف الخاصة لأفريقيا، على النحو الذي كلفت به الدورة ال 22 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للتوصل على نحو عاجل إلى توافق في الآراء بشأن سكان أفريقيا، ولا سيما أكثر المجتمعات ضعفا (النساء، والشباب والأطفال) للاستفادة من تنفيذ اتفاق باريس؛

11. **يناشد** جميع الأطراف العمل معا نظرا لأن عام 2018 بالغ الأهمية في سياق حوار تالانوا وللحاجة إلى دفع العمل بشأن أجندة ما بعد 2020 والاتفاق على تفاصيل "دليل قواعد باريس" الذي سيعلن عنه خلال الدورة ال 24 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في بولندا لحماية كوكب الأرض من خطر الإجراءات البطيئة الذي يلوح في الأفق بغية تحقيق تقدم في دعم البلدان النامية وخاصة أفريقيا في تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا؛ و**يحث كذلك** الدول الأعضاء على تسهيل مشاركة أعضاء المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة والمجموعة الأفريقية للمفاوضين في جميع عمليات التفاوض نحو تالانوا (الحوار التيسيري) والدورة ال 24 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

12. **يحث أيضا** الشركاء على دعم البلدان الأفريقية في تنفيذ مساهماتها الوطنية المحددة وعلى اتخاذ مبادرات قارية جديرة بالثناء، مثل برنامج العمل الرفيع المستوى حول تغير المناخ في أفريقيا، الذي

يتضمن عناصر من البرامج المتعلقة بمسائل الجنسين وبرامج المرأة والشباب بشأن تغير المناخ؛ والمرحلة 2 من برنامج المناخ من أجل التنمية في أفريقيا؛ ومرفق الاستثمار الأفريقي للتكيف مع المناخ، فضلا عن المبادرات الإقليمية مثل مبادرة التكيف الأفريقية؛ والمبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة، وكذلك اللجان المناخية الثلاث بشأن منطقة الساحل وحوض الكونغو والدول الجزرية؛ ومبادرة تكيف الزراعة الأفريقية وغيرها؛

13. **يشيد** بأعضاء لجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول تغير المناخ على التزامهم الشخصي في الحفاظ على وحدة الهدف وتوفير التوجيهات السياسية؛ وبأعضاء المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة على تقديمهم التوجيهات؛ وبالجهود الدؤوبة لأعضاء المجموعة الأفريقية للمفاوضين حول تغير المناخ ومواصلة التركيز على الموقف الأفريقي الموحد، والرسائل السياسية الرئيسية، وبمفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وأمانة المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة، والشركاء الإنمائيين الآخرين الذين دعموا المفاوضين لكي تواصل أفريقيا الحديث بصوت واحد؛

14. **يشجع** أعضاء لجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعنية بتغير المناخ على المشاركة في جميع اجتماعات اللجنة على مستوى رؤساء الدول والحكومات؛

15. **يدعو** الشركاء، والأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى دعم الجهود القارية، والإقليمية والوطنية الرامية إلى تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا في أفريقيا؛

16. **يوافق** على التوصية الخاصة بانضمام مصر ومالي إلى اللجنة على أساس التزامهما القوي خلال فترة عضويتهما في اللجنة؛

17. **يطلب** من البنك الأفريقي للتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وغيرهم من منظمات/ وكالات الأمم المتحدة والمنظمات والوكالات الدولية والشركاء الإنمائيين دعم المفوضية والمجموعة الأفريقية للمفاوضين والبلدان الأفريقية على جميع المستويات في تنفيذ هذا المقرر.

مقرر

بشأن تقرير رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى حول ليبيا،

الوثيقة Assembly/AU/9(XXX)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى حول ليبيا؛
2. **يعرب** عن بالغ قلقه إزاء استمرار الجمود السياسي والحالة الأمنية في ليبيا التي تزيد من معاناة الشعب الليبي، وتؤثر سلبا على المؤسسات الشرعية في البلد وتشكل تحديا بالنسبة لأمن واستقرار البلدان المجاورة والمنطقة ككل؛
3. **يؤكد من جديد** الحاجة الملحة إلى إشراك الليبيين في عملية مصالحة وطنية شاملة لتمكين الليبيين من تقرير مصير بلدهم بأنفسهم؛
4. **يشدد** على ضرورة أن تحافظ أفريقيا على الوحدة والتضامن الأفريقيين فضلا عن التفاهم الإقليمي في السعي إلى إيجاد حل دائم للأزمة الليبية؛
5. **يحيط** علما مع الارتياح بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمم المتحدة في ليبيا السيد غسان سلامة، في تنفيذ الأهداف المحددة في خطة عمل الأمم المتحدة؛ **ويرحب** بالتزامه بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل عودة السلام والاستقرار في ليبيا، خلال زيارته لأديس أبابا في 15 يناير 2018؛
6. **يؤكد**، في هذا الصدد، أهمية تجديد وتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والبلدان المجاورة والأمم المتحدة في حل الأزمة الليبية، بغية التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن الأهداف التي يتعين تحقيقها؛ والمبادرات التي يتعين تنفيذها؛
7. **يطلب** من المفوضية إعادة بعث جهود مجموعة الاتصال الدولية حول ليبيا، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة بهدف توحيد جهود المجتمع الدولي حول المسألة الليبية ولدعم جهود لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى حول ليبيا؛
8. **يعرب** مرة أخرى عن تقديره لفخامة السيد دنيس ساسو نجيسو، رئيس جمهورية الكونغو، ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى حول ليبيا، ولأعضاء اللجنة، وللممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، فخامة السيد جاكايا كيكويتي، إلى جانب البلدان المجاورة على جهودهم المبذولة من أجل التوصل إلى سلام دائم في ليبيا؛
9. **يطلب** من اللجنة الرفيعة المستوى أن تواصل اتصالاتها مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل إحراز تقدم ملموس؛
10. **يدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي، تحقيقا لهذه الغاية، إلى توفير الموارد اللازمة للوفاء بولاية اللجنة الرفيعة المستوى.

مقرر
بشأن تقرير الاجتماع الافتتاحي للجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة المناصرين الأفريقيين للتعليم والعلوم والتكنولوجيا،
الوثيقة Assembly/AU/11(XXX)

إن المؤتمر:

1. **يذكّر** بالمقرر رقم Assembly/AU/Dec.572(XXV) بشأن إنشاء فريق من عشرة رؤساء دول وحكومات باعتبارهم مناصرين أفريقيين للتعليم والعلوم والتكنولوجيا؛
2. **يحيط علما** بالتقرير الذي قدمه فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، والتوصيات الواردة فيه؛
3. **يهنئ** فخامة الرئيس ماكي سال بوصفه أول رئيس للجنة، و**يجيز** تعيين فخامة الباجي قايد السبسي رئيس الجمهورية التونسية، نائبا أول للرئيس وفخامة السيد بيتر موتاريكا رئيس جمهورية ملاوي، نائبا ثانيا لرئيس لجنة العشرة؛
4. **يعيد التأكيد على** القيمة الأساسية للتعليم والعلوم والتكنولوجيا كأداة هائلة لتحقيق أجندة 2063: أفريقيا التي نريدها حيث يكون الرخاء الشامل للشعوب ويتحقق السلام والتكامل؛
5. **يعيد التأكيد أيضا** على ضرورة تعزيز الاستثمارات في مجالات التعليم والعلوم والتكنولوجيا بوصفها ركائز لتسخير العائد الديمغرافي؛
6. **يجيز** قائمة رؤساء الدول والحكومات العشرة كأول فريق للمناصرين العشرة للتعليم والعلوم والتكنولوجيا في أفريقيا؛

شمال أفريقيا	وسط أفريقيا	غرب أفريقيا	شرق أفريقيا	الجنوب الأفريقي
• مصر • تونس	• تشاد • الجابون	• السنغال • سيراليون	• كينيا • موريشيوس	• ملاوي • ناميبيا

7. **يشيد برؤساء** الدول والحكومات العشرة على قبول هذه المسؤولية الهامة؛
8. **يشيد كذلك** بجمهورية ملاوي على عرضها استضافة قمة التعليم الأولى للجنة العشرة.

مقرر
بشأن المحكمة الجنائية الدولية،
الوثيقة EX.CL/1068(XXXII)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بالتقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ مقررات المؤتمر بشأن المحكمة الجنائية الدولية وتوصيات اللجنة المفتوحة العضوية لوزراء الخارجية بشأن المحكمة الجنائية الدولية (*"اللجنة الوزارية المفتوحة العضوية"*)؛

2. **يكرر:**

1) الالتزام المطلق للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد في جميع أنحاء القارة، وفقا للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛

2) مقرراته السابقة عن تأجيل أو إنهاء الإجراءات ضد الرئيس عمر البشير من جمهورية السودان وفقا للمادة 16 من نظام روما الأساسي؛

3) ضرورة مواصلة جميع الدول الأعضاء، ولاسيما الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، الامتثال للمقررات المؤتمر بشأن قرار التوقيف الصادر عن المحكمة الدولية ضد الرئيس البشير من السودان عملا بالمادة 23 (2) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والمادة 98 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛

3. **يعرب عن:**

1) القلق العميق إزاء قرار الدائرة التمهيدية الثانية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الالتزام القانوني لجمهورية جنوب أفريقيا بالقبض على الرئيس السوداني البشير وتسليمه، وهو ما يتعارض مع القانون الدولي العرفي، **ويدعو** الدول الأعضاء في الاتحادا لأفريقي، لاسيما الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، إلى معارضة هذا الخط من تفسير التزاماته القانونية بموجب نظام روما الأساسي؛

2) ضرورة قيام الدول الأعضاء بتعزيز الآليات القضائية والتشريعية الوطنية والقارية لمعالجة الإفلات من العقاب من أجل ضمان تحقيق العدالة بطريقة منصفة؛

3) القلق إزاء بطء وتيرة التصديق على البروتوكول المتعلق بالتعديلات على بروتوكول المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان والشعوب الذي اعتمد في ملابو، غينيا الاستوائية في 27 يونيو 2014، **ويؤيد** خطة العمل للتصديق على بروتوكول ملابو. وفي هذا الصدد، **يحث** جميع الدول الأعضاء على التصديق على البروتوكول بشأن التعديلات على بروتوكول المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان والشعوب (بروتوكول ملابو)؛

4. **يحيط علماً** بالقرار السيادي الذي اتخذته جمهورية بوروندي للانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية اعتبارا من 27 أكتوبر 2017 **ويدين** قرار المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في الوضع السائد في

جمهورية بوروندي لأن ذلك يضر بعملية السلام الجارية تحت رعاية مجموعة شرق أفريقيا، ويشكل انتهاكا لسيادة بوروندي وخطوة ترمي إلى زعزعة استقرار ذلك البلد؛

5. يطلب من:

1) الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي ومن مؤتمر الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية أن تدعو إلى عقد اجتماع لفريق عمل من الخبراء الممثلين حول اقتراح توضيحي/تفسيري للصلة بين المادة 27 (التي لا صلة لها بالقدرات الرسمية) والمادة 98 (التعاون فيما يتعلق باحترام التنازل عن الحصانة والموافقة على الاستسلام) وغيرها من القضايا المتنازع عليها والمتعلقة بالتزامات الدول الأطراف بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية؛

2) المجموعة الأفريقية في نيويورك أن تدرج، على وجه الاستعجال، في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، طلبا للحصول على استشارة من محكمة العدل الدولية بشأن مسألة حصانات رئيس دولة وحكومة وغيرهما من كبار المسؤولين من حيث صلتها بالعلاقة بين المادتين 27 و98 والتزامات الدول الأطراف بموجب القانون الدولي؛

3) المفوضية أن تستعرض اتفاقياتها الموحدة لاستضافة مؤتمرات القمة للاتحاد الأفريقي والاجتماعات الرفيعة المستوى الأخرى، لضمان معالجة أي غموض يتعلق بمنح الامتيازات والحصانات لممثلي الدول الأعضاء؛

4) المجموعة الأفريقية في نيويورك ولاهاي أن تطلب من الدورة المقبلة لجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية أن تسحب من جدول أعمالها بحث خطة العمل بشأن استراتيجيات الاعتقال؛

5) مجموعة البلدان الأفريقية والمفوضية لضمان نقل قرارات أجهزة صنع السياسة في الاتحاد الأفريقي خلال المناقشات حول الولاية القضائية العالمية في اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة وتقديم توصيات إلى القمة القادمة حول كيفية المضي قدماً في هذه المناقشة الهامة، في ضوء المأزق الواضح داخل اللجنة السادسة.

-

مقرر

بشأن انتخاب عضو واحد (1)

في مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد،

الوثيقة-EX.CL/1069 (XXXII)

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بانتخاب عضو واحد (1) في مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد من قبل المجلس التنفيذي؛
2. **يعين** السيدة/ **امال محمود عمار (مصر)** عضواً في المجلس لولاية مدتها سنتان **(2)**.

مقرر

بشأن انتخاب عشرة (10) أعضاء في مجلس السلم والأمن،

الوثيقة EX.CL/1070(XXXII)

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بانتخاب عشرة (10) أعضاء في مجلس السلم والأمن من قبل المجلس التنفيذي؛
2. **يعيّن** الأعضاء التالية أسماؤهم لولاية مدتها سنتان **(2):**

الوسط: غينيا الاستوائية والجابون.

الشرق: جيبوتي ورواندا

الشمال: المغرب

الجنوب: أنجولا وزيمبابوي

الغرب: ليبيريا، سيراليون وتوجو

مقرر

بشأن انتخاب رئيس ونائب رئيس مجلس الجامعة الأفريقية،

الوثيقة EX.CL/1071 (XXXII)

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بانتخاب رئيس ونائب رئيس مجلس الجامعة الأفريقية من قبل المجلس التنفيذي؛
2. **يعيّن السيد زنزيزي بيير دومينيك** (الجابون) رئيساً لمجلس الجامعة **لولاية مدتها ثلاث (3) سنوات**؛
3. **يقرر** أن يتم انتخاب نائب رئيس مجلس الجامعة الأفريقية من قبل الدورة العادية الثالثة والثلاثين للمجلس التنفيذي المقرر عقدها في يونيو/ يوليو 2018.

مقرر
بشأن الصكوك القانونية

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتوصيات المجلس التنفيذي بشأن بحث واعتماد مشاريع الصكوك القانونية؛
2. **يعتمد** الصكوك القانونية على النحو التالي:

أ) النظام الأساسي لصندوق الائتمان لضحايا جرائم حسين هبري؛

ب) تعديل المادتان 10 و14 من النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي؛

ج) النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية؛

د) النصوص المؤسسية والتنظيمية لمقرر ياموسوكرو؛

هـ) البروتوكول المرفق بالمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص، وحقوق الإقامة والحق في الاستقرار و خارطة الطريق؛

و) قانون الاتحاد الأفريقي النموذجي حول تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا؛

ز) البروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المعوقين في أفريقيا؛

ح) النظام الأساسي لوكالة الفضاء الأفريقية؛

3. **يدعو** الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على الصكوك القانونية المذكورة أعلاه، حتى تدخل حيز التنفيذ.

مقرر

بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا،

الوثيقة Assembly/AU/6(XXX)

إن المؤتمر:

1. **يحث** الأطراف الملجاشية على إيثار التوصل إلى توافق بغية تهيئة الظروف الملائمة لمناخ سياسي هادئ لإجراء انتخابات حرة وشفافة وموثوق بها مع الاحترام الدقيق لأحكام دستور مدغشقر. وفي هذا الصدد **يحيي** المؤتمر رئيس المفوضية لجهوده الرامية إلى توجيه الأطراف الملجاشية نحو تعزيز الديمقراطية ودولة القانون **ويشجع** ممثله الرفيع المستوى على مواصلة وتكثيف تفاعله مع جميع الأطراف المعنية في مدغشقر؛

2. **يحيط علما** بقيام المفوضية، بالتعاون الوثيق مع الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية، في الخرطوم، في الفترة من 8 إلى 10 أكتوبر 2017، بالعملية التشاورية الرامية إلى وضع استراتيجية إقليمية للسلام والأمن في القرن الأفريقي، تمشيا مع مقرر مؤتمر الاتحاد Assembly/AU/Dec.472(XX) المعتمد في يناير 2013، الذي كرر فيه المؤتمر تأكيد تأييده لنهج إقليمي شامل لحل التحديات التي تواجه السلام والأمن والاستقرار في القرن الأفريقي، دعما للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛

3. **يرحب** بالتوقيع، في 21 ديسمبر 2017، من جانب أصحاب المصلحة في جنوب السودان على اتفاق لوقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية، **ويشيد** بالهيئة الحكومية المشتركة للتنمية لقيادة منتدى الإنعاش الرفيع المستوى، الذي يتيح فرصة نادرة لتنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جنوب السودان، تمشيا مع البيان الصادر عن الاجتماع الـ 720 لمجلس السلم والأمن المنعقد على المستوى الوزاري، في نيويورك، في 20 سبتمبر 2017. **ويشيد** المؤتمر بالهيئة الحكومية المشتركة للتنمية ورئيس المفوضية لجهودهم التي أدت إلى هذا الإنجاز، نحو إيجاد حل دائم للنزاع الذي لا يزال يدمر جنوب السودان. **ويعرب** المؤتمر عن بالغ قلقه إزاء الانتهاكات المتكررة للاتفاق من جانب الطرفين، مما يؤدي إلى مزيد من التدهور في الوضع الإنساني المتردي أصلا الناجم عن النزاع الدائر، **ويطلب** من جميع الأطراف المتحاربة أن تكف فورا عن جميع الأعمال العسكرية وأن تمتثل بدقة لالتزاماتها على النحو الوارد في اتفاق 21 ديسمبر 2017. **ويثني** المؤتمر على الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لجنوب السودان، ألفا عمر كوناري، الرئيس السابق لمالي، ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وفيستوس موغاي، الرئيس السابق لبوتسوانا، على جهودهما الجماعية الرامية إلى تنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جنوب السودان. **ويرحب** المؤتمر بجهود الرئيسين يويري موسيفيني رئيس أوغندا وعبد الفتاح السيسي رئيس مصر، التي أدت إلى إعلان القاهرة واتفاق عنتيبي الذي يهدف إلى إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان. وعلاوة على ذلك، **يشيد** المؤتمر بالحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية لموافقتها، رسميا، على مذكرة التفاهم المُنشئة للمحكمة المختلطة لجنوب السودان. **ويرحب** المؤتمر بتعزيز تنسيق الجهود بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛

4. **يلاحظ** مع الارتياح الانخفاض الكبير في الأعمال القتالية بين حكومة السودان وقوات المتمردين في دارفور، **ويشيد** بحكومة السودان لتمديدها وقف إطلاق النار من جانب واحد كما أعلن في 8 أكتوبر 2017، **ويشجع** الحركات المسلحة أيضا على تبادل الانفتاح الرامي إلى الحفاظ على السلام والاستقرار

في دارفور. **ويثني** المؤتمر على العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور من أجل التقدم المحرز في المرحلة الأولى من عملية إعادة التشكيل، **ويحث** البعثة على أن تستكمل المرحلة الثانية أيضا في يونيو 2018، تمشيا مع الجدول المبين في التصريحات والبيانات الصحفية ذات الصلة الصادرة عن مجلس السلم والأمن، فضلا عن قرارات مجلس الأمن الدولي. وفي هذا الصدد، **يؤكد** المؤتمر الحاجة إلى أن تعكس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التكليف الجديد في دارفور لضمان اتساق أولويات البعثة مع الحقائق على أرض الواقع، بما في ذلك الدعم الذي تمس الحاجة إليه للتعمير وتحقيق الاستقرار؛

5. **يشيد** بالتقارب بين جمهوريتي جنوب السودان والسودان، تمشيا مع اتفاق التعاون لعام 2012، وكخطوة أخرى نحو هدف تحقيق دولتين تعيشان في سلام معا. و**يشجع** المؤتمر السودان وجنوب السودان على تعزيز تعاونهما من أجل تعزيز حسن الجوار والتصدي لانعدام الأمن على الحدود. و**يدعو** المؤتمر إلى التزام أكبر من جانب البلدين لحل القضايا المتعلقة بمنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان وأبيي؛

6. **يشيد** بحكومة الصومال الاتحادية وجميع أصحاب المصلحة الصوماليين على استمرار تحقيق المكاسب في توطيد السلام والاستقرار والمصالحة في الصومال، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء. و**يشيد أيضا** بالجهود التي بذلت للمصالحة توطيدا لعلاقات العمل بين حكومة الصومال الاتحادية والتي تبشر بتعزيز السلم والاستقرار في الصومال. وفي هذا السياق **يشيد** بالزيارات التي قام بها فخامة محمد عبد الله محمد فرماجو، رئيس الصومال إلى إقليمي الوسط والشمال، جلمودوج وبونتولاند، لإجراء المشاورات مع أصحاب المصلحة في هذين الإقليمين. و**يؤكد المؤتمر مجددا** دعمه الكامل لحكومة الصومال الاتحادية فضلا عن تصميمه على ألا يدخر وسعا في سبيل تحقيق السلام الدائم والأمن والمصالحة في الصومال. و**يرحب** المؤتمر بالتقدم المحرز حتى الآن في مكافحة جماعة الشباب الإرهابية، بفضل الجهود المشتركة التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطني الصومالية. وفي هذا الصدد، **يشجع** المؤتمر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على أن تظل حازمة وثابتة في الاضطلاع بولايتها. وعلاوة على ذلك، **يؤكد المؤتمر الحاجة الماسة** إلى تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به، وبالمعدات اللازمة لتعزيز قدرتها، بما في ذلك عناصر تمكين القوة ومضاعفاتها، بغية تمكينها من الاضطلاع بولايتها على نحو أكثر فعالية، تمشيا مع استنتاجات الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبروح الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلم والأمن، الموقع في 19 أبريل 2017. و**يرحب** المؤتمر بقيام رئيس المفوضية والأمين العام للأمم المتحدة بتعيين السفير رمطان لعمامرة، وزير خارجية الجزائر السابق، والسيد جان ماري غيهينو، وكيل الأمين العام السابق للأمم المتحدة المسؤول عن عمليات حفظ السلام، لكي يسديا المشورة إلى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بأفضل الخيارات حتى يمكن توفير التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية؛

7. **يعرب عن ارتياحه** للتقدم المحرز في إطار عملية الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لاسيما نشر الجدول الزمني للانتخابات، في 5 نوفمبر 2017، والذي يحدد تاريخ إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية في يوم 23 ديسمبر 2018، و**يناشد** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لديها القدرات اللوجستية اللازمة، أن تضعها تحت تصرف جمهورية الكونغو الديمقراطية لإنجاح عملية الانتخابات. **يشجع** المؤتمر الاتحاد الأفريقي، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي

المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والأمم المتحدة على مواصلة العمل سويا من أجل تضافر الجهود لتقديم الدعم اللازم والفعال إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على الصعيد المالي واللوجستي والأمني و**يدعو** المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الضروري من أجل ضمان إجراء الانتخابات وفقا للجدول الزمني المحدد مثلما تم الإعلان عنه في 5 نوفمبر 2017. و**يعرب** المؤتمر **عن دعمه الكامل** لجهود رئيس المفوضية تجاه السلطات الكونغولية، و**يحثها** على اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تهدئة الحياة السياسية. و**يدعو** المؤتمر جميع الأطراف الكونغولية إلى ضبط النفس إلى أقصى درجة في هذا السياق، و**يدين** جميع أشكال العنف **ويعرب عن أسفه العميق** للخسائر البشرية؛

8. **يؤكد مجددا** على الدور الريادي للاتحاد الأفريقي في الجهود المبذولة لتنفيذ المبادرة الأفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى و**يحث** جميع المجموعات المسلحة على وضع حد لأعمال العنف واستخدام الأسلحة في جميع أنحاء البلاد. و**يدعو** المؤتمر الدول المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى، الأعضاء في فريق التيسير، إلى التعاون بشكل كامل والعمل من أجل نجاح المبادرة من خلال اتخاذ الإجراءات الرامية إلى مراقبة ومنع تحركات الجماعات المسلحة في أراضيها. و**أبرز المؤتمر الأهمية** التي تكتسيها الجهود التكميلية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة الأفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل استعادة سلطة الدولة والحسام الجماعات المسلحة إلى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. و**يشجع** المؤتمر حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة جهود تعزيز وبناء السلام على الرغم من التحديات العديدة التي تواجه البلد، و**يشجع** الشركاء أيضا على مواصلة دعم إعادة الإعمار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

9. **يؤكد من جديد** على التزام الاتحاد الأفريقي بالحل السلمي للأوضاع السياسية من خلال الحوار الشامل على أساس اتفاق أروشا المبرم في 28 أغسطس 2000 ودستور بوروندي و**يدعو** السلطات البوروندية إلى الشروع في جميع الإصلاحات الدستورية من خلال توافق واسع النطاق لجميع أصحاب المصلحة. و**ينتظر** المؤتمر نتائج جهود ميسّر مجموعة دول شرق أفريقيا، السيد بنيامين مكابا، رئيس تنزانيا السابق، تحت قيادة السيد يويري موسيفيني رئيس أوغندا ووسيط مجموعة شرق أفريقيا و**يعرب** عن استعداده لنشر اللجنة الرفيعة المستوى لرؤساء الدول المعنية ببوروندي. و**يدعو** المؤتمر **مرة أخرى**، حكومة بوروندي إلى توقيع مذكرة التفاهم بشأن أنشطة مراقبي حقوق الإنسان للاتحاد الأفريقي والخبراء العسكريين؛

10. **يناشد** أصحاب المصلحة في غينيا بيساو احترام التزاماتهم **ويحثهم** على الامتثال لخارطة طريق غينيا بيساو لعام 2016 واتفاق كوناكري وتنفيذهما، حتى يتسنى حل الأزمة وضمان إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة لعام 2018 بنجاح وفي الوقت المناسب. و**يشدد** المؤتمر على المسؤولية الكبيرة لرئيس الجمهورية في تعزيز الامتثال بالشروط الضرورية من أجل إقامة حوار شامل وصادق لإحلال السلام والاستقرار في البلد و**يحث** أصحاب المصلحة في غينيا بيساو على الكف عن الأعمال التي من شأنها أن تؤجج الأزمة. **ويكرر المؤتمر تأكيد دعمه** لجهود الوساطة التي تضطلع بها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بما في ذلك الدور الذي تضطلع به بعثة الاكواس في غينيا بيساو في حفظ وتعزيز الاستقرار في غينيا بيساو. و**يقر** المؤتمر بالدور البالغ الأهمية للبعثة في حل الأزمة واستعادة السلم والاستقرار في غينيا بيساو، و**يدعو** إلى تجديد ولاية بعثة الاكواس في غينيا بيساو، فضلا عن الجهود المشتركة لتعبئة الموارد المالية لدعم استمرارية عملياتها في البلد؛

11. **يشيد** بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاقية 20 يونيو 2015 للسلام والمصالحة في مالي المنبثقة عن عملية الجزائر العاصمة. وفي هذا السياق **يشيد المؤتمر أيضا**، وبوجه خاص، بالجهود التي بذلتها حكومة مالي في إجراء حوار سياسي مع أصحاب المصلحة الآخرين أدى إلى اعتماد خارطة طريق للتدابير ذات الأولوية التي ينبغي اتخاذها بغية التعجيل بعملية السلام. **ويحث** المؤتمر الأطراف التي وقعت على الاتفاقية على المواظبة في تنفيذها وكذلك تنفيذ خارطة طريق لاسيما فيما يتعلق بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج واستتباب الأمن من أجل المساهمة في مكافحة الإرهاب؛

12. **يحث مرة أخرى** الأطراف المالية على مضاعفة جهودها لضمان التنفيذ السريع للأحكام الواردة في الاتفاق، و**يرحب** بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في 23 أغسطس 2017 والالتزامات التي تم التعهد بها لوضع حد نهائي للأعمال العدائية المبرمة في 20 سبتمبر 2017 من قبل الجماعات المسلحة التي وقعت على اتفاق الجزائر. و**يحث المؤتمر أيضا** الأطراف المالية على تفضيل التوافق في إطار تنظيم الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها خلال سنة 2018. و**يهنئ** المؤتمر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على العمل المنجز **ويؤكد لها مجددا دعم** الاتحاد الأفريقي للجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في مالي، **ويؤكد أيضا دعمه** للقرار (2017) 2374 في إطار الجهود الدولية الرامية إلى التعجيل بتنفيذ عملية اتفاق الجزائر. و**يعرب المؤتمر مرة أخرى عن قلقه العميق** إزاء التدهور المستمر للوضع الأمني في مالي وفي منطقة الساحل، نظرا لاستمرار هجمات الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية و**يدين بشدة** جميع الهجمات الإرهابية ضد المدنيين والقوات المالية والدولية؛

13. **يرحب** بتفعيل القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل 5 **ويطلب** من المفوضية والدول الأعضاء تقديم الدعم لهذه القوة في مهمتها لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، **يدعو** المؤتمر المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى حول الساحل في 23 فبراير 2018 في بروكسل؛

14. **يؤكد من جديد** أن الإرهاب والتطرف العنيف لا يزالان يمثلان أخطر تهديد للسلام والأمن والاستقرار في أفريقيا، **ويشجب بقوة** الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في أفريقيا. و**يجدّد** المؤتمر رفضه التام وإدانته للإرهاب بجميع أشكاله. وفي هذا الصدد، **يرحب** المؤتمر بجميع الجهود المبذولة في القارة لمكافحة الجماعات الإرهابية وهزيمتها، بما في ذلك بما في ذلك عقد الاجتماع المشترك بين عمليتي نواكشوط وجيبوتي في أديس أبابا بتاريخ 10 ديسمبر 2017، وهما منبران لتبادل المعلومات والاستخبارات في جهود الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب. و**يحيط** المؤتمر **علما مع التقدير** بجميع أشكال الدعم المقدم للمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، ولجنة دوائر الاستخبارات والأمن في أفريقيا، وآلية الاتحاد الأفريقي للتعاون في مجال الشرطة التي تم تفعيلها حديثا، من أجل تعزيز القدرات في مكافحتها للإرهاب والتطرف العنيف والراديكالية في القارة. **ويشيد** المؤتمر بالبلدان المشاركة في لجنة حوض بحيرة تشاد على استمرارهم في مكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية. **ويطلب** المؤتمر من المفوضية أن تعمل، بالتعاون مع الشركاء، على مواصلة بذل الجهود اللازمة لحشد الدعم الإضافي والكافي لفريق المهام المشترك المتعدد الجنسيات، واستنادا إلى احتياجات بلدان المنطقة، بغية مساعدتها على سد ثغراتها في مجال بناء القدرات. كما **يدعو المؤتمر أيضا** إلى الوفاء بالتعهدات التي تعهد بها الشركاء دعما لفريق المهام المشترك المتعدد الجنسيات. و**يدعو** المؤتمر جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي عموما إلى تقديم المساعدة اللازمة إلى بلدان المنطقة التي تواجه وضعا إنسانيا. و**يرحب**

المؤتمر للتقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل، والمساهمات التي أعلن عنها مختلف الشركاء، بما في ذلك اعتماد مجلس الأمن للقرار(2017) 2391. و**يدعو** المؤتمر المجتمع الدولي بكامله على مواصلة الجهود من أجل توفير أشكال التمويل المستدامة والتي يمكن التنبؤ بها للقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس، و**ينتظر باهتمام** نتائج المؤتمر حول الساحل المقرر عقده في بروكسل في فبراير 2018، لتعبئة الموارد الإضافية دعما لجهود بلدان المنطقة. و**يثني** المؤتمر على مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة من أجل المكاسب المستمرة التي تحققت في الحرب ضد جيش الرب للمقاومة، و**يرحب** بالشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في هذه الجهود؛

15. **يرحب** بالتقدم المستمر الذي أحرزته كوت ديفوار في توطيد السلام والاستقرار في البلد، و**يشجع** السلطات الإيفوارية على مواصلة إصلاح القطاع الأمني وتعميق المصالحة الوطنية؛

16. **يعرب مرة أخرى عن بالغ قلقه** إزاء استمرار الجمود السياسي والوضع الأمني في ليبيا، مما يؤدي إلى إطالة أمد معاناة الشعب الليبي ويقوض المؤسسات الشرعية في البلاد ويشكل تحديا للأمن والاستقرار في البلدان المجاورة والمنطقة بأكملها. و**يعيد المؤتمر تأكيد** ضرورة إشراك الليبيين في عملية مصالحة وطنية شاملة من أجل تهيئة الظروف التي تمكّن الليبيين من تحديد مستقبل بلادهم بأنفسهم، و**يشدد على ضرورة** أن تحافظ أفريقيا على الوحدة والتضامن الأفريقيين فضلا عن الانسجام الإقليمي في البحث عن حل دائم للأزمة الليبية. و**يؤكد المؤتمر أيضا** على أهمية تجديد وتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والبلدان المجاورة والأمم المتحدة في حل الأزمة الليبية، بغية التوصل إلى توافق واسع بشأن الأهداف التي يتعين تحقيقها والمبادرات التي ينبغي اتخاذها. و**يطلب** المؤتمر من المفوضية أن تعيد إطلاق جهود مجموعة الاتصال المعنية بليبيا، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، من أجل توحيد جهود المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة ودعم جهود لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا وممثل الاتحاد الأفريقي السامي بشأن ليبيا. و**يعرب المؤتمر مرة أخرى**، عن تقديره لفخامة السيد دينيس ساسو نجيسو، رئيس جمهورية الكونغو، ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا وأعضاء اللجنة وممثل الاتحاد الأفريقي السامي بشأن ليبيا، السيد جاكايا كيكويت، فضلا عن البلدان المجاورة، على جهودهم الرامية إلى إحلال السلام الدائم في ليبيا؛

17. **يعرب عن دعمه** لإعادة إطلاق المفاوضات بين المغرب والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بهدف التوصل إلى حل دائم ينسجم قلبا وقالبا مع قرارات منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي وقرارات الأمم المتحدة. و**يكرر المؤتمر دعوته** إلى الدولتين العضوتين، للمشاركة، بدون شروط مسبقة، في محادثات مباشرة وجادة ييسرها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل إجراء استفتاء حر ونزيه لشعب الصحراء الغربية. وفي حين أن الاتحاد الأفريقي مستعد لتفعيل لجنة رؤساء الدول والحكومات حول الصحراء الغربية ، عند الاقتضاء ، **يدعو** المؤتمر الطرفين، على التعاون الكامل مع الممثل السامي للاتحاد الافريقي للصحراء الغربية، الرئيس جواكيم أ. شيسانو رئيس موزمبيق السابق، والمبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد هورست كوهلر. و**يطلب** المؤتمر من المغرب، كدولة عضو في الاتحاد الأفريقي، السماح لبعثة مراقبي الاتحاد الأفريقي بالعودة إلى العيون في الصحراء الغربية، فضلا عن السماح برصد مستقل لحقوق الإنسان في الإقليم. و**يكرر** المؤتمر دعواته المتكررة ولاسيما في دورته العادية الـ 24 التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من 30 إلى 31 يناير 2015، بشأن منتدى كرانس مونتانا، منظمة مقرها سويسرا، أن تكف عن عقد اجتماعاتها في مدينة

الداخلة في الصحراء الغربية و**يناشد** جميع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني الأفريقية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة لمقاطعة الاجتماع القادم المقرر عقده في الفترة من 15 إلى 20 مارس 2018؛[3]

18. **يكرر دعوته** إلى الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/والآليات الإقليمية إلى منح الأولوية لدعم تنفيذ أنشطة إعادة الإعمار والتنمية في المناطق الخارجة من النزاعات. وإذ **يرحب** بانعقاد مؤتمر حول تحقيق الاستقرار في حوض بحيرة تشاد من قبل المفوضية في نجامينا، فإنه **يدعو** مجلس السلم والأمن إلى مواصلة تعبئة الدعم، بما في ذلك من القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية، دعما للبلدان الخارجة من النزاعات بهدف منع الانتكاس والنهوض بتجدد القدرة على الصمود، وتعزيز التنمية؛

19. **يذكر** بمقرراته السابقة التي تؤكد على ضرورة منح الأولوية للدبلوماسية الوقائية والوساطة في معالجة الأزمات وحالات النزاع، **ويشدد** على تعزيز قدرات وأدوات الاتحاد الأفريقي للحماية، في سياق اسكات البنادق بحلول عام 2020. وفي هذا الصدد، **يطلب** المؤتمر من مجلس السلم والأمن، بالتعاون الوثيق مع المفوضية وهيئة الحكماء، مع الإحاطة علما بالبرنامج السنوي لهذه الهيئة، أن يستكشف، في سياق البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن وجميع صكوك الاتحاد الافريقي ذات الصلة، نُهجا وطرقا مبتكرة في الجهود الوقائية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار؛

20. **يعيد تأكيد** التزامه بزيادة مشاركة المرأة ومسؤوليتها في جهود السلام في أفريقيا. وفي هذا الصدد، **يحيط المؤتمر علما** بالجهود المبذولة من أجل وضع الصيغة النهائية لإطار النتائج القارية لرصد الدول الأعضاء والإبلاغ عنها بشأن الالتزامات والتقدم المحرز في مجال التنفيذ بشأن المرأة والسلام والأمن. **ويرحب** المؤتمر بالخطوات المتخذة لتفعيل "الشبكة الأفريقية للنساء الوسيطات"، بوصفها هيئة فرعية تابعة لهيئة الحكماء، ولاسيما عقد جمعيتها العامة من 13 إلى 14 ديسمبر 2017 في قسنطينة، الجزائر. و**يؤكد المؤتمر كذلك على التزامه** بضمان حماية الأطفال في أوضاع النزاع في أفريقيا و**يحيط علما** بالأنشطة التي يتم القيام بها في هذا الصدد، و**يدعو** رئيس المفوضية إلى التعجيل بتعيين مبعوث خاص معني بحماية الأطفال في أوضاع النزاع؛

21. **يشدد** على ضرورة أن تواصل أفريقيا بناء الجهود الجارية لتنشيط صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي والذي يشكل عنصرا استراتيجيا في جهود القارة لقيادة جدول أعمالها في مجال السلم والأمن والتحكم به من خلال توفير تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام. وفي هذا السياق، **يشجع** المؤتمر جميع الدول الأعضاء على مواصلة بذل الجهود من أجل إعادة تنشيط صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي و**يعرب عن تقديره** للدول الأعضاء التي دفعت بالفعل مساهماتها في الصندوق؛

22. **يشيد** بمجموعة الأعضاء الأفريقيين الثلاثة في مجلس الأمن للأمم المتحدة لجهودهم الجماعية المنسقة على نحو وثيق في الدفاع عن المواقف والانشغالات الأفريقية الموحدة وتعزيزها في نطاق مجلس الأمن للأمم المتحدة، بما في ذلك الإحاطات الإعلامية المنتظمة لمنسق مجموعة الدول الأفريقية الثلاث. وفي هذا السياق، **يؤكد المؤتمر أهمية** مواصلة مجموعة الدول الثلاث العمل كمجموعة متماسكة ومنسقة، والتحدث بصوت واحد، ومواصلة تعزيز مشاوراتها مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن والمجموعة الأفريقية في نيويورك، ومواصلة إبقاء مجلس السلم والأمن على علم بانتظام بنتائج هذه الجهود. **ويشيد**

[3] سجلت المملكة المغربية تحفظها

المؤتمر بجمهورية زامبيا لاستضافتها الناجحة للندوة الخامسة الرفيعة المستوى، في ليفينغستون من 4 إلى 5 ديسمبر 2017 و**يجيز** استنتاجاتها المرفقة بتقرير مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا.

-

مقرر

المؤتمر بشأن التقرير الثاني لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي حول الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020،

الوثيقة Assembly/AU/8(XXX)

إن المؤتمر:

1. **يذكر** بالإعلان الرسمي لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين المعقد في 25 مايو 2013، والذي تعهد فيه مؤتمر الاتحاد بعدم إلقاء عبء الحروب على الجيل القادم من الأفريقيين وتعهد بإنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول عام 2020، وكذلك المقرر Assembly/AU/Dec.630 (XXVIII) الذي اعتمدت بموجبه الدورة العادية الثامنة والعشرون للمؤتمر، المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 30 و31 يناير 2017، خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020. **كما يذكر** المؤتمر أيضا بالمقرر Assembly/AU/Dec.645(XXIX) الذي اعتمدت بموجبه الدورة العادية التاسعة والعشرون للمؤتمر، المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 4 و5 يوليو 2017، التقرير الافتتاحي لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020؛

2. **يشيد** بمجلس السلم والأمن لما يبذله من جهود لتنفيذ المقرر Assembly/AU/Dec.645(XXIX)، في جملة أمور من خلال إطلاق "شهر العفو الأفريقي" خلال الاجتماع ال716 المنعقد في 4 سبتمبر 2017، لتسليم وجمع الأسلحة المملوكة بصورة غير شرعية، تمشيا مع أفضل الممارسات الأفريقية والدولية. **ويؤكد** المؤتمر أن الاحتفال بشهر العفو الأفريقي هو أحد الخطوات الرئيسية نحو تحقيق هدف إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، **ويشجع** الدول الأعضاء على تنفيذ الأنشطة المتوخاة في إطار شهر العفو الأفريقي في سبتمبر من كل عام والمشاركة بفعالية في حملات التوعية العامة، بما في ذلك عن طريق وسائط الإعلام الوطنية، من أجل تثقيف الناس على نحو فعال بشأن هذه المسألة بغية ضمان تعاونهم ودعمهم الكاملين لنجاح العملية؛

3. **يشيد كذلك** بمجلس السلم والأمن وجميع الدول الأعضاء، وكذلك أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، والأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والمراكز الفكرية للجهود المبذولة حتى الآن في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، **ويحثها** على الاستمرار في جهودها؛

4. **يحث** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها على تقديم تقاريرها إلى المجلس عن طريق مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ شهر العفو الأفريقي بحلول نوفمبر من كل سنة لتعميمه أكثر داخل المجتمعات، بغية ضمان أقصى قدر من مشاركة جميع المواطنين في القارة؛

5. **يقر** بأن الافتقار إلى البحوث المكرسة، مما يؤدي إلى ثغرات كبيرة في البيانات، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة غير الشرعية، والتدفقات المالية غير الشرعية، والاتجار بالأسلحة والمخدرات،

وإنتاج المخدرات، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والهجرة، من بين أمور أخرى، لا يزال يشكل أحد التحديات الرئيسية، في حين أن هذه البيانات مطلوبة لتعزيز الجهود الرامية إلى إسكات البنادق في أفريقيا. وفي هذا الصدد، **يناشد** المؤتمر الدول الأعضاء تعبئة الموارد لمواجهة التحدي، **ويدعو** الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في أفريقيا إلى مضاعفة جهودهما لتقديم المساهمات من خلال الأبحاث والدعاية والتعبئة من أجل التنفيذ الفعال لخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي؛

6. **يشجع** الدول الأعضاء على مواصلة جهودها الرامية إلى مواصلة تحسين مؤسساتها وعملياتها للحوكمة، ومكافحة الفساد بقوة، واتخاذ تدابير لوقف التدفقات المالية غير الشرعية، وتعبئة العمل للتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ، وتدهور البيئة، وتعزيز الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك خلق فرص العمل ولا سيما لصالح الشباب والنساء؛

7. **يشدد على ضرورة** قيام الدول الأعضاء بتوزيع الجهود اللازمة لتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، ولا سيما من خلال إيلاء الاهتمام الواجب لجميع الجوانب الرئيسية الخمسة التي أثيرت في خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، وهي الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والقانونية لتمكين أفريقيا وشعبها من رؤية الاتجاهات الفعلية في عملية تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي ومعالجة الثغرات التي تظهر فيها خلال الفترة التي تسبق عام 2020؛

8. **يشجع** المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية على إدماج تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي في أنشطتها، بما في ذلك تعيين جهات اتصال مختصة، و/أو مبعوثين خاصين بشأن إسكات البنادق، بهدف تعزيز تنسيق الجهود مع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بإسكات البنادق ؛

9. **يناشد** الدول الأعضاء إبداء الالتزام السياسي والمشاركة المستمرة، **ويؤكد** ضرورة أن تكون منسقة في تطبيق قواعد وصكوك الاتحاد الأفريقي في منع وتسوية النزاعات في القارة، بغية ضمان تهيئة الظروف اللازمة لإسكات البنادق في أفريقيا، الأمر الذي يسهل تحقيق قارة خالية من النزاعات تمشيا مع نص وروح أجندة 2063؛

10. **يرحب** بتعيين السفير رمطان العمامرة من قبل رئيس المفوضية ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق في أفريقيا، **ويدعو** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية والأمم المتحدة وجميع الشركاء إلى توسيع نطاق تعاونهم ودعمهم لأنشطته في مساعدة أفريقيا وشعبها على إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020. **ويؤكد** المؤتمر **أيضا** الحاجة الماسة إلى قيام الاتحاد الأفريقي بتعبئة التمويل دعما لأنشطة الممثل السامي كي يتسنى له الاضطلاع بولايته، وبصفة خاصة تعبئة جهود جميع أصحاب المصلحة لتوسيع نطاق الأنشطة المتعلقة بتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي.

مقرر
بشأن نتائج الدورة العادية العاشرة
للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن

إنّ المؤتمر:

1. **يرحب** بعقد الدورة العادية العاشرة للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن، التي عقدت في 9 يناير 2018 في أديس أبابا، إثيوبيا؛

2. **يذكّر** بمقرر المؤتمر (Assembly/AU/ Dec.589(XXVI)، الذي اعتمدته الدورة العادية التاسعة والعشرون للمؤتمر المنعقدة يومي 30 و 31 يناير 2016 في أديس أبابا، إثيوبيا، والتي طلبت من القوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات "مواصلة الاضطلاع بولايتها في انتظار التدريب الميداني الثاني أفريقيا 2 بعد الاستعراض المقرر إجراؤه في مابوتو، موزمبيق في مارس 2016، وبعثة التقييم التي ستجريها المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية للتحقق من حالة استعداد القوات الإقليمية الجاهزة"؛

3. **يعرب عن تقديره** للدول الأعضاء، ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، على نجاح إجراء استعراض ما بعد العمليات في مابوتو في 2016؛

4. **يثني** على الأداء الناجح، بين يونيو وديسمبر 2017، للتحقق والتأكيد والتصديق على القدرات التي تعهدت بها القوة الأفريقية الجاهزة، من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، **ويشيد كذلك** بفريق الخبراء المستقل برئاسة الأستاذ إبراهيم غمباري لمساهمته في هذا السياق؛

5. **يعترف** بالتقدم الذي أحرزته القوة الجاهزة لشرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في تفعيل القوات الجاهزة الخاصة بكل منها، **ويعرب عن تقديره** للجهود التي تبذلها القدرة الإقليمية لشمال أفريقيا لتفعيل قوتها الجاهزة؛

6. **يحيط علما** بتشغيل القاعدة اللوجستية للقوة الأفريقية الجاهزة في دوالا، الكاميرون، بما في ذلك تدشينها من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة جمهورية الكاميرون في 5 يناير 2017، باعتبارها خطوة رئيسية لتطوير القوة الأفريقية الجاهزة. **ويثني** المؤتمر على الجهود التي تبذلها حكومة الكاميرون في دعم هذا المسعى من أجل إحلال السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، فضلا عن الجهود التي تبذلها المفوضية لوضع اللمسات النهائية على تولّي نظم القيادة والتحكم والاتصالات والمعلومات الخاصة بالقوة الأفريقية الجاهزة؛

7. **يجيز** إعلان الدورة العادية العاشرة للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن والنتائج الواردة فيه؛

8. **يقرّر** بأنّه على جميع أصحاب المصلحة دعم تحقيق التفعيل الكامل للقوة الأفريقية الجاهزة، ومواءمة أنشطة القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات مع إطار القوة الأفريقية الجاهزة وتعزيز التعاون مع جميع الائتلافات المخصصة، وهي القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، والقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمسة، ومبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة. وفي هذا السياق، **يحثّ** المؤتمر مجلس السلم والأمن على مواصلة تكليف ونشر القوة الأفريقية الجاهزة في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، بما في ذلك استخدام تحالفات مخصصة، تماشيا مع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

مقرر
بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بصحة الأمهات والأطفال والرضع

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بتقرير 2017 عن وضع صحة الأمهات والأطفال والرضع في أفريقيا **ويجيز** التوصيات الواردة فيه؛
2. **يؤكد مجدداً التزامه** بإنهاء الوفيات بسبب الأمراض التي يمكن الوقاية منها للأمهات والأطفال والمراهقين في القارة بحلول 2030؛
3. **يعترف** بأن استهداف السكان الضعفاء ، كما يتم تحديدهم في إطار السياق والسياسات الوطنية،ومعالجة الثغرات في المساواة والتغطية للخدمات الصحية الرئيسية، وتنفيذ تدخلات فعالة من حيث التكلفة ذات الأثر القوي في إطار نهج متعدد القطاعات كفيل بتحسين صحة الأمهات والأطفال والرضع والمراهقين؛
4. **يلتزم** بتوفير قيادة قوية وواضحة من خلال إعداد سياسات وتشريعات وميزانيات فعالة مع زيادة المساءلة عن صحة النساء والأطفال والمراهقين؛
5. **يلتزم أيضاً** بتوفير التغطية الصحية الشاملة وتحديد الأولويات القائم على الأدلة وتدخلات وخدمات قوية الأثر في مجال صحة الأمهات والأطفال والرضع للنساء والأطفال والمراهقين؛
6. **يطلب** من المفوضية تضمين التقرير القادم عن صحة الأمهات والأطفال والرضع، التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الحالي.

مقرر
بشأن قادة أفريقيا لمبادرة التغذية

إنّ المؤتمر:

1. **يذكر** بإعلان المؤتمر Assembly/AU/Decl.4 (XXIII) حول الأمن الغذائي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا، والإعلان Assembly/AU/Decl.1 (XXIII) ، إعلان ملابو حول التعجيل بالنمو والتحول الزراعي من أجل الازدهار المشترك وتحسين سبل العيش؛

2. **يدرك** أن الأمن الغذائي بدون التغذية المحسنة لا يمكن أن يحقق النتائج الاجتماعية والاقتصادية الشاملة المنشودة لأن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية لم ينقص طوال السنوات القليلة الماضية؛

3. **يشيد** بالدول الأعضاء التي أحرزت تقدما في الحد من توقف النمو ومعالجة نقص الوزن **ويشجع** الدول الأخرى أن تحذو حذوها؛

4. **يجدد التأكيد** على التزامنا بالقضاء على الجوع في عام 2025 من خلال تعزيز سياساتنا الإنمائية كاستثمار فعال في رأس المال البشري للدول الاعضاء و **يلتزم من جديد** بالقضاء على توقف النمو وذلك بالحد منه بنسبة 10% ونقص الوزن بنسبة 5% بحلول 2025، ولا سيما من خلال التركيز على الأيام الألف الأولى كنافذة الفرصة الوحيدة يتم خلالها تجنب أي ضرر جسدي أو عقلي؛

5. **يثني** على الجهود الحالية للدعوة إلى كسب التأييد من قبل مناصر التغذية للاتحاد الأفريقي، جلالة الملك ليتسي الثالث ملك مملكة ليسوتو؛

6. **يجيز** قادة أفريقيا لمبادرة التغذية من قبل البنك الأفريقي للتنمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي (كما ورد في الوثيقة المفاهيمية) اللذين يقومان بوضع مبادرة القادة السياسيين للتغلب على كافة أنواع سوء التغذية في القارة وتعزيز المسائل المتعلقة بالتغذية في الأجندة السياسية القارية والعالمية كمحرك للنمو والتنمية الاقتصادية المستدامة في أفريقيا. **ويوصي** قادة مبادرة التغذية بإجراء الحوار مع قادة أفريقيا الآخرين من أجل الالتزامات المالية والسياسية الجديدة الخاصة بالتغذية وذلك لتحقيق عوائد اجتماعية واقتصادية وصحية؛

7. **يحث** قادة أفريقيا لمبادرة التغذية على مواصلة جهود الحوار والدعوة لكسب التأييد دعماً لتحسين التغذية من خلال مساندة مناصر التغذية للاتحاد الأفريقي جلالة الملك ليتسي ملك مملكة ليسوتو في تعزيز عملية تنفيذ استراتيجية التغذية الأفريقية الإقليمية 2015-2025، والمبادرة المتجددة للقضاء على توقف نمو الأطفال؛

8. **يطلب** من المفوضية تقديم تقرير كل سنتين إلى المؤتمر عن أنشطة قادة مبادرة استراتيجية التغذية الأفريقية الإقليمية وعن ما يحرزونه من تقدم.

مقرر

بشأن تقرير المفوضية عن تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا

الوثيقة EX.CL/1053 (XXXII)

إنّ المؤتمر:

1. **يعتمد** التقريرين الحادي عشر للدول الأعضاء والثاني عشر للرئيس عن تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا؛

2. **يناشد** الدول الأعضاء الثلاث التي لم تقدم بعد تقاريرها الأولية أن تفعل ذلك على جناح السرعة وهي الرأس الأخضر، وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو؛

3. **يناشد أيضاً** الدول الأعضاء التي لم توقع ولم تصدق بعد على البروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة (بروتوكول مابوتو) أن تفعل ذلك على جناح السرعة وتلك الدول الأعضاء التي صدقت على البروتوكول أن تعجل بتكييفه محلياً وتنفيذه؛

4. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تنفيذ كافة الالتزامات التي تعهدت بها في إطار الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا؛

5. **يدعو أيضاً** المفوضية إلى التعجيل بمواءمة سياساتها وبرامجها وأدواتها للإبلاغ بشأن المساواة بين الجنسين مع أجندة 2063.

مقرر
بشأن تقارير رؤساء الدول والحكومات القادة

إنّ المؤتمر:

1. **يشيد** بفخامة البروفيسور ألفا كوندي رئيس جمهورية غينيا والرئيس الخارج للاتحاد على تعيين رؤساء دول وحكومات قادة ومناصرين ومدافعين عن المسائل الاستراتيجية القارية؛
2. **يهنئ** القادة الذين قدموا تقارير مرحلية:
   (1) فخامة الرئيس بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا وقائد الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي؛
   (2) فخامة الرئيس ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا ومنسق الطاقات المتجددة في أفريقيا ورئيس مجلس إدارة المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة عن تفعيل المبادرة ووضع تنفيذها؛
   (3) فخامة الرئيس محمدو إسوفو، رئيس جمهورية النيجر وقائد قضايا منطقة التجارة الحرة القارية؛
   (4) فخامة السيد ساسو انجيسو، رئيس جمهورية الكونغو، وقائد ورئيس اللجنة الرفيعة المستوى بشأن ليبيا؛
   (5) فخامة الرئيس إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، وقائد ورئيس لجنة العشرة لإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛
   (6) فخامة الرئيس جاكوب ج. زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، قائد تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛
   (7) جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب وقائد مسائل الهجرة؛
   (8) فخامة السيد علي بونجو أونديمبا، رئيس جمهورية الجابون ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين بشأن تغير المناخ؛
   (9) دولة السيد هايلي ماريام دسالينج، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية وقائد تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية عن تنفيذ هذا البرنامج؛
3. **يشيد** بهؤلاء القادة على جهودهم التي لا تعرف الكلل ومساهماتها القيمة في تعزيز الأولويات القارية في إطار أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي **ويشجعهم** على مواصلة مناصرة السعي إلى تحقيق تطلعات وأهداف أفريقيا؛
4. **يطلب** من المفوضية مواصلة تقديم الدعم للقادة في عملهم وتقديم التقارير في إطار التقرير السنوي للاتحاد الأفريقي وأجهزته.

مقرر
بشأن أرخبيل شاجوس

إن المؤتمر:

1. **يؤكد مجددا التزامه** بمكافحة جميع أشكال الاستعمار وفقاً للصكوك القانونية والمقررات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وخصوصا الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين المعتمد في الدورة العادية الحادية والعشرين للمؤتمر في مايو 2013، والتي أكدت مجددا الحاجة إلى ضمان استكمال عملية تصفية الاستعمار في أفريقيا؛
2. **يذكّر** بقراري الأمم المتحدة رقمي(XV) 1514 و (XX) 2066 - الصادرين في 14 ديسمبر 1960 وفي 16 ديسمبر 1965 بشأن الاحتلال غير القانوني المستمر من قبل المملكة المتحدة لأرخبيل شاجوس الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من أراضي جمهورية موريشيوس والذي تعد جمهورية موريشيوس عاجزة عن ممارسة سيادتها عليه بشكل فعلي، **ويذكر أيضا** بقراري الأمم المتحدة رقمي (XXI) 2232 و (XXII) 2357 الصادرين في 20 ديسمبر 1966 وفي 19 ديسمبر 1967 اللذين أكدا من جديد على أن أي مساس بالسلامة الإقليمية للأراضي الاستعمارية في عملية تصفية الاستعمار يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ؛
3. **يجدد التزامه** بقرار الأمم المتحدة (XX) 2066 الصادر في 16 ديسمبر 1965 الذي يؤكد من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب موريشيوس في الحرية وعلى وجوب تنفيذ حكومة المملكة المتحدة لقرار الأمم المتحدة (XV) 1514 تنفيذاً كاملا " **ويدعو السلطة الحاكمة إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يفكك أراضي موريشيوس وينتهك سلامتها الترابية**"؛
4. **يذكر مجدداً** بالقرارات والمقررات السابقة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بشأن أرخبيل شاجوس ولا سيما قرار المؤتمر ASSEMBLY/AU/RES.1 (XXV) المعتمد في يونيو 2015 في جوهانسبيرج، فضلا عن القرار ASSEMBLY/AU/RES.1 (XXVIII) الصادر في يناير 2017 بأديس أبابا؛
5. **يحيط علماً** بالنجاح الذي تردد صداه في التصويت الذي جرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 22 يونيو 2017 لاعتماد المقرر 292/71 الذي يطلب من محكمة العدل الدولية إعطاء رأى استشاري بشأن الآثار المترتبة على فصل أرخبيل شاجوس من موريشيوس في 1965، والذي قدمته جمهورية الكونغو نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي هي أعضاء في مجموعة الدول الأفريقية؛
6. **يقر** بطلب الاتحاد الأفريقي تمديد الموعد النهائي المحدد في 30 يناير 2018 من أجل تقديم بيان كتابي من قبل الاتحاد الأفريقي إلى محكمة العدل الدولية بخصوص الرأي الاستشاري الذي طلبه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 71 /292 (2017) بشأن "**الآثار القانونية المترتبة على فصل أرخبيل شاجوس من موريشيوس في 1965**" ، وكذلك الأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية القاضي بتحديد موعد نهائي جديد في أول مارس 2018 و 15 مايو 2018 لتقديم مذكرة كتابية وفقا للمادة 66 من القانون الأساسي لمحكمة العدل الدولية؛
7. **يقرر** دعم جمهورية موريشيوس بكل الوسائل بغية ضمان استكمال تصفية الاستعمار لجمهورية موريشيوس وتمكينها من الممارسة الفعلية لسيادتها على أرخبيل شاجوس، بما يشمل جيجوجارسيا؛
8. **يناشد** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وجميع شركاء الاتحاد الأفريقي تقديم مذكرات كتابية إلى محكمة العدل

الدولية دعماً لاستكمال إنهاء الاستعمار لجمهورية موريشيوس في غضون الموعد النهائي الذي حدده الأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية؛

9. **يدعو** المملكة المتحدة إلى الإسراع بوضع حد لاحتلالها غير القانوني لأرخبيل شاجوس وفقا للمبادئ الراسخة والقانون الدولي والمقررات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة؛

10. **يشيد** برئيس المفوضية لما بذله من جهود لتقديم التماس للاتحاد الأفريقي والنجاح في إتاحة تمديد الموعد النهائي **ويطلب** منه القيام بالحملة اللازمة لجذب مزيد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى إلى دعم النداء من أجل استكمال تصفية الاستعمار لجمهورية موريشيوس، فضلا عن تقديم التماسات طبقا للمادة 66 للنظام لمحكمة العدل الدولية؛

11. **يقرر** الاستمرار في متابعة المسألة و**يطلب** من المفوضية أن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر إلى المؤتمر في يوليو 2018.

مقرر
بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)،
الوثيقة ASSEMBLY/AU/12 (XXX)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما، بارتياح ، بتقرير** رئيس لجنة توجيه رؤساء دول وحكومات النيباد، السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال؛

2. **يؤكد مجددا** استمرار أهمية وتفرد الإسراع بتنفيذ أجندة 2063، وسياسة تعزيز النهج المتعدد القطاعات والمتكامل لتحقيق نتائج تحويلية على النحو المنصوص عليه في برنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والدور الذي تؤديه وكالة النيباد، في الانتقال المقترح لوكالة النيباد إلى وكالة التنمية للاتحاد الأفريقي؛

3. **يؤكد من جديد** الدور الأساسي الذي اضطلعت به لجنة توجيه رؤساء دول وحكومات النيباد في توفير القيادة السياسية والتوجه الاستراتيجي لبرنامج النيباد؛

4. **يحيط علما** بتنفيذ البرامج والمشاريع الوطنية والإقليمية والقارية الرئيسية على النحو المبين في تقرير الأداء القائم على النتائج لوكالة النيباد للفترة من يناير إلى ديسمبر 2017 مع ملاحظة خاصة للتقدم المحرز في تنفيذ السياسات والأطر القارية الرئيسية مثل استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا، والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، والإطار الاستراتيجي لتنمية القدرات، وخطة الصناعة الصيدلانية لأفريقيا، والمستقبل الريفي؛

5. **يشيد** بوكالة النيباد لوضعها وتنفيذها المخطط (إطار السياسات) لتنفيذ سياسات التنمية الريفية في أفريقيا **ويطلب كذلك** من وكالة النيباد أن تقوم، بدعم من الشركاء الإنمائيين، بوضع مشاريع وبرامج لتفعيل المخطط من خلال تطبيق التخطيط الجغرافي المكاني وتكنولوجيات الاستشعار عن بعد؛

6. **يقر** بالسياحة المستدامة باعتبارها أحد محركات النمو والتنمية في أفريقيا **ويعرب عن تقديره** لإسهامات وكالة النيباد وشركائها في السياحة المستدامة في أفريقيا، من خلال تنفيذ خطة العمل للسياسة الجديدة لتنمية أفريقيا لعام 2004 والتقدم المحرز في وضع إطار سياسة النيباد بشأن عمالة الشباب في أفريقيا. **ويطلب** من وكالة النيباد والشركاء الإنمائيين تحديث خطة عمل السياحة، فضلا عن وضع برامج ومشاريع لدعم إدماج الأقسام المتصلة بالسياحة لأجندة 2063 في القوانين المحلية؛

7. **يذكر** بمقرري المؤتمر Assembly/AU/Dec.488 (XXI) ، و Assembly/AU/Dec.508 (XXI) ، **ويحيط علما ، بارتياح** ، بحملة 5٪ للأجندة لوكالة النيباد من قبل شبكة الأعمال القارية، والتي تهدف إلى زيادة المخصصات من قبل أصحاب الأصول المؤسسية الأفريقية، مثل صندوق المعاشات التقاعدية وصندوق الثروة السيادية، في البنية التحتية الأفريقية من مستواها المنخفض الحالي البالغ حوالي 1.5٪ من الأصول الخاضعة للإدارة إلى مستوى أكثر تأثيرا وهو 5٪؛

8. **يرحب ويجيز** الصيغة النهائية للقانون النموذجي لمشاريع البنية التحتية العابرة للحدود في أفريقيا الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا استجابة لمقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.563(XXIV) ، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى النظر في القانون النموذجي لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا كجزء من أدوات تعزيز استثمارات القطاع الخاص في الهياكل الأساسية العابرة للحدود في أفريقيا، **ويطلب**

من وكالة النيباد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مساعدة الدول الأعضاء على إضفاء الطابع المحلي على القانون النموذجي داخل هيئاتها التشريعية الوطنية؛

9. **يذكر** بالمقرر (Assembly/AU/Dec.601 (XXVI الصادر في يناير 2016، والذي تم فيه تحديد شعار عام 2017 "تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمارات في الشباب"، **ويحيط علما** باستراتيجية المهارات والتوظيف للشباب التي تقوم وكالة النيباد بوضعها، واستراتيجية تنفيذ مختلف أطر السياسات القارية، ودعم التخطيط الوطني للسياسات الإنمائية، فضلا عن إشراك القطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي الشامل وخلق الثروات؛

10. **يشيد** بوكالة النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع حكومة ألمانيا، على إنشاء مرفق تمويل مبادرة المهارات لأفريقيا والذي استضافته وكالة النيباد في عام 2017، **ويدعو** الدول الأعضاء الأفريقيين الآخرين إلى العمل مع وكالة النيباد لتوسيع نطاق مبادرة المهارات الخاصة بتمويل أفريقيا لتمويل المشاريع المتصلة بالتعليم والتدريب الفني والمهني، بما في ذلك تطوير وتأهيل مرافق التعليم والتدريب الفني والمهني؛

11. **يشيد** بوكالة النيباد لإنشائها المبادرة الرئاسية لمناصرة البنية التحتية **ويرحب** بالجهود التي يبذلها رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون للمشاركة بفعالية في تطوير وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الإقليمية والقارية؛ **ويرحب** بانضمام ناميبيا إلى المبادرة الرئاسية لمناصرة البنية التحتية؛

12. **يشيد** بالتقدم المحرز في الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء والشركاء للتصدي للسل باعتباره تحديا إقليميا متعدد القطاعات مثل دعم مكافحة السل والنظم الصحية في الجنوب الأفريقي والذي يعزز جهود ليسوتو وملاوي وموزامبيق وزامبيا وغيرها من بلدان مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. **ويرحب** بالجهود الرامية إلى إنشاء مراكز التميز الإقليمية لمكافحة السل ووضع خطة للاعتراف بمساهمة القطاع الخاص في مكافحة السل. **ويدعو** الدول الأعضاء والشركاء لتوسيع هذه الجهود لتشمل المزيد من البلدان من أجل تعزيز الأثر. **ويشدد** على الحاجة إلى زيادة الالتزام المالي والفني، والمساءلة عن مواقبة الأمراض، والوقاية المبتكرة، والكشف والعلاج من السل من المصادر المحلية والشركاء الدوليين على حد سواء. **ويلتزم** بتوجيه الجهود نحو مكافحة السل حيث يهم أكثر من غيرها في المجتمعات الضعيفة والبؤر الساخنة لانتشار الأمراض مثل مجتمعات التعدين وممرات النقل والمرافق الإصلاحية والمهاجرين واللاجئين من أجل إنهاء السل بحلول عام 2030؛

13. **يطلب** من وكالة النيباد تعزيز وظيفتها في مجالي الرصد والتقييم من أجل تحقيق نتائج ملموسة وواضحة بصورة فعالة وتوجيه تنفيذ أطر التنمية القارية على النحو المنصوص عليه في أجندة 2063؛

14. **يثني** على النوعية الثرية للعمل الفني لفريق وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد بقيادة الرئيس التنفيذي الدكتور إبراهيم أساني مياكي؛

15. **يحيط علما** بالتقدم المحرز حتي الآن، **ويقرر** مواءمة نتائج اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد مع نتائج الدورة الحالية للمؤتمر حول الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي **ويواصل** المشاورات ويقدم تقريراً إلى قمة يونيو/يوليو 2018.

مقرر
بشأن تقرير الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير القمة السابعة والعشرين لمنتدى رؤساء دول وحكومات الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، المنعقدة في 27 يناير 2018؛
2. **يهنئ** فخامة إدريس ديبي إدنو، رئيس جمهورية تشاد على انتخابه رئيسا جديدا لمنتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، **ويشيد** بفخامة أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا على قيادته القوية للآلية، بما في ذلك إعادة تنشيطها، خلال فترة رئاسته لمنتدى الآلية؛
3. **يذكر** بمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.527(XXIII) الذي اعتمدته الدورة العادية الثالثة والعشرون لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في مالابو، غينيا الاستوائية، بشأن إدماج الآلية في هياكل الاتحاد الأفريقي؛
4. **يقر** بالتقدم المحرز في تنفيذ مقرر الإدماج والإجراءات التي اتخذها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الآلية للتعجيل بالعملية؛
5. **يذكر أيضا** بمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.631(XXVIII) الصادر عن الدورة العادية الثامنة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في يناير 2017 في أديس أبابا، إثيوبيا، بشأن تنشيط الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛
6. **يؤكد مجددا** أن الآلية تظل أداة الحكم الرشيد الأفريقية المنشأ الرئيسية التي وضعت في 2003 وانضمت إليها طوعاً سبع وثلاثون (37) دولة عضوا تمثل 67%من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وقد خضعت للمراجعة واحدة وعشرون (21) منها، أي أكثر من نصف هذا العدد؛
7. **يقر** بتقارير المراجعة المتبادلة لكل من السودان، ليبريا وأوغندا، فضلا عن التقرير المرحلي لسيراليون؛ **ويهنئ** الدول الأربع (4) الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، فضلا عن فريق الشخصيات البارزة الذي قاد أعمال المراجعة؛
8. **يهنئ أيضا** الرئيس التنفيذي لأمانة الآلية على تقريره المرحلي الشامل عن تنفيذ الولاية الموسعة للآلية، المنبثقة عن الإصلاحات المؤسسية التي يقودها فخامة الرئيس بول كاجامي وعن مقرر المؤتمر بشأن تنشيط الآلية؛
9. **يرحب** بالخطوات المتخذة لتقديم الآلية كأداة للإنذار المبكر لمنع نشوب النزاعات في القارة، وذلك في سياق الانسجام والتآزر بين الآلية والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن، والمنظومة الأفريقية للحكم؛
10. **يعرب عن تقديره** لفريق الشخصيات البارزة على قدرته على الثبات والتزامه بالعملية؛
11. **يحث** الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الآلية على أن تقوم بذلك، والدول المنضمة على أن تفي بمساهماتها السنوية؛
12. **يهنئ** جامبيا وجزر القمر على انضمامهما كعضوين جديدين في الآلية، و**يشجع** المزيد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الاقتداء بهذا المثال الجيد؛
13. **يعتمد** إعلان المؤتمر حول الذكرى السنوية الخامسة عشرة للآلية **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي التعاون مع الآلية في الاحتفال بهذا الحدث على مدار السنة.

مقرر

بشأن التقرير المرحلي عن وضع التقدم في تنفيذ مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.635(XXVIII)
بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي، الوثيقة Assembly/AU/3(XXX)

إن المؤتمر:

إذ يستذكر المادة 9 (1) (أ) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بشأن صلاحيات مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد في تحديد السياسات المشتركة للاتحاد الأفريقي؛

وإذ يستذكر أيضا المقرر رقم Assembly/AU/Dec.635(XXVIII) بشأن نتائج خلوة مؤتمر الاتحاد الأفريقي حول الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي؛

وإذ يؤكد التزامه بإصلاح وتجديد الاتحاد كجزء من الجهود المفضية إلى ضمان تحقيق الأجندة 2063 المتمثلة في أفريقيا المتكاملة والمزدهرة التي تنعم بالسلام وتقودها شعوبها وتمثل قوة حيوية في الساحة الدولية؛

وإذ يحيط علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.635(XXVIII) بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي؛

وإذ يرحب بتوجه الإصلاح والتقدم المحرز حتى الآن في مجال تنفيذ مقرر الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي؛

وإذ يشيد بالعمل الذي اضطلع به الرئيس بول كاجامي، والرئيس ألفا كوندي والرئيس إدريس ديبي في مجال الإشراف على تنفيذ عملية الإصلاح المؤسسي، فضلا عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سعادة موسى فكي محمد، على التقدم المحرز في تفعيل الإصلاحات المؤسسية؛

وإذ يشيد كذلك بالبروفسور بيير موكوكو مبونجو على العمل الممتاز المنجز في تنسيق عملية تنفيذ الإصلاح والدكتور دونالد كابيروكا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لتمويل الاتحاد على التقدم الممتاز الذي أحرز في النهوض بتمويل الاتحاد وأجندة صندوق السلام؛

وإذ يعتمد التقرير المرحلي عن تنفيذ مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.635(XXVIII) بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي والضميمة الخاصة به

يقرر ما يلي:

بشأن تعميق عملية المشاورة

1. إجراء مزيد من المشاورات بشأن المسائل التي أثارتها بعض الدول الأعضاء من أجل تعميق التوافق وتقديم تقرير إلى مؤتمر القمة المقبل؛
2. توسيع الهيئة الثلاثية للإصلاح لتضم مكتب المؤتمر والتعاون مع الرئيس كاجامي بصفته رئيسا لعملية الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي؛

3. قيام خمسة عشر (15) وزير خارجية، ثلاثة من كل إقليم، بدور استشاري في عملية تنفيذ إصلاح الاتحاد الأفريقي.

بشأن حصة المرأة

4. تتخذ المفوضية تدابير محددة لتحقيق التمثيل الكامل للمرأة والرجل على قدم المساواة (50/50) في جميع المناصب العليا بما في ذلك المعينون السياسيون والخاصون والمديرون ورؤساء الأقسام بحلول عام 2025 في أجهزة الاتحاد ومؤسساته؛
5. تتخذ المفوضية تدابير محددة لتحقيق التمثيل الكامل للمرأة والرجل على قدم المساواة في وظائف الخدمة العامة والموظفين المهنيين بحلول عام 2025 في أجهزة الاتحاد ومؤسساته؛
6. تعديل نظم ولوائح موظفي الاتحاد لضمان زيادة اتساق السياسة ووضع برامج لتنفيذ هذا المقرر؛
7. يطلب من المفوضية أن تقدم تقريرا سنويا إلى مؤتمر الاتحاد وتقريرا مستقلا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر، بما في ذلك التدابير المحددة المتخذة لبلوغ الحصص المحددة لأجهزة الاتحاد ومؤسساته الواردة في هذا المقرر.

بشأن حصص الشباب وتمويل برامج تمكين الشباب في الاتحاد

8. تتخذ المفوضية تدابير محددة لضمان أن تكون نسبة 35 في المائة من القوة العاملة للاتحاد الأفريقي بحلول عام 2025 من الشباب؛
9. تقوم الدول الأعضاء اعتبارا من عام 2018 فصاعدا بتمويل برنامج متطوعي الشباب وبرنامج المهنيين المبتدئين من الميزانية العادية للاتحاد؛
10. تعجّل الدول الأعضاء بتسديد مساهماتها في صندوق الشباب الأفريقي تمشيا مع مقرر المؤتمر رقم Assembly/AU/Dec.661(XXIX) الصادر في يوليو 2017 بشأن إنشاء صندوق الشباب الأفريقي؛
11. ينبغي للمفوضية أن تقدم تقريرا سنويا إلى مؤتمر الاتحاد وتقريرا مستقلا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر، بما في ذلك التدابير المحددة المتخذة لبلوغ الحصص المحددة لأجهزة الاتحاد ومؤسساته وتحقيق الأهداف الخاصة بتمويل برامج تمكين الشباب.

بشأن القمة العادية

12. يبدأ نفاذ الانتقال إلى مؤتمر قمة عادي واحد اعتبارا من عام 2019 فصاعدا.

بشأن تفويض سلطات اعتماد الميزانية

13. وفقا لأحكام المادة 9-2 من القانون التأسيسي، وصلاحيات ووظائف المؤتمر لاعتماد الميزانية، يمنح التفويض إلى المجلس التنفيذي لاعتماد الميزانية بمجرد دخول الانتقال إلى مؤتمر قمة عادي واحد حيز النفاذ؛
14. يعتمد المجلس التنفيذي ميزانية الاتحاد في يونيو - يوليو من كل عام خلال دورة مخصصة للميزانية؛

15. تمشيا مع أحكام المادة 10 (1) من القانون التأسيسي، ستتألف دورة ميزانية المجلس التنفيذي في يونيو-يوليو من وزراء الخارجية ووزراء المالية.

بشأن إنشاء آلية لضمان تنفيذ المقررات الملزمة قانونا

16. يتم تحديد أدوار صنع القرار على نحو سليم لضمان تصنيف أنواع القرارات التي تتخذ في المؤتمر وفقا للمادة 9 من القانون التأسيسي وفي المجلس التنفيذ وفقا للمادة 13 من المجلس التنفيذي؛
17. تصنف المقررات على نحو سليم، تمشيا مع المادة 33 من قواعد الإجراءات لمؤتمر الاتحاد والمادة 34 من قواعد الإجراءات للمجلس التنفيذي، وينبغي أن يكون نوع المقرر والالتزامات المرتبطة به صريحة في أي مقرر يتم اتخاذه، من حيث الامتثال وقابلية الإنفاذ؛
18. تقدم الآثار المالية وغيرها من الموارد المترتبة على أي مقرر يتم اتخاذه كجزء من الاقتراح الداعم؛
19. تعزيز قدرة مكتب المستشار القانوني لضمان التصنيف الصحيح للمقررات وتعزيز الصياغة المرتبطة بهذه المقررات؛
20. تعزيز قدرات التنسيق والرصد داخل مكتب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي مع التركيز على الاتصال والمعلومات والرصد والمتابعة والإبلاغ والاتصال مع الدول الأعضاء وأجهزة الاتحاد الأفريقي والمؤسسات وإدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي؛
21. يصبح رصد المقررات والسياسات ومتابعتها وتنفيذها جزءا أساسيا من أعمال المؤتمر والمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين ومفوضية الاتحاد الأفريقي على النحو التالي:
    1) تجتمع مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الممثلين الدائمين شهريا بشأن حالة تنفيذ المقررات والسياسات؛
    2) يستعرض اجتماع التنسيق في منتصف العام في يونيو/يوليو حالة التنفيذ؛
    3) استعراضات اجتماع المجلس التنفيذي في منتصف العام لحالة تنفيذ المقررات والسياسات؛
    4) يضطلع مؤتمر قمة يناير بتقييم حالة تنفيذ المقررات والسياسات ويتخذ مقررات بشأن الامتثال؛
    5) تتخذ الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي جميع التدابير اللازمة لتعزيز القدرة على التنفيذ والإبلاغ على مستوى الدولة العضو، بما في ذلك عن طريق تعيين جهات تنسيق؛

بشأن تمويل الاتحاد

22. توسيع عضوية لجنة وزراء المالية من عشرة أعضاء إلى خمسة عشر (15) عضوا، أي ثلاثة (3) دول أعضاء لكل إقليم. وفي هذا الصدد، ستسمى اللجنة لجنة وزراء المالية الخمسة عشر (15)

23. إقرار دور ومهمة الإشراف لوزراء المالية الخمسة عشر على الميزانية استنادا إلى المهام الست الرئيسية التالية:

1) مقارنة النفقات ومعدل تحقيق النتائج؛
2) وضع خط أساس لميزانية السنة المالية التالية؛
3) ضمان المواءمة بين الميزانية والنتائج المحققة؛
4) ضمان الصلة بين توقعات الإيرادات والقدرة على تحمل التكاليف؛
5) التأكد من أن الميزانية المقترحة لا تشكل أي مخاطر لا يمكن تحملها على المدى الطويل.

24. اعتماد "القواعد الذهبية" التي توفر إطارا لمبادئ الإدارة المالية والمساءلة في الاتحاد الأفريقي؛

25. يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي بتحديث القواعد واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي مع مراعاة القواعد الذهبية والآليات الجديدة المعتمدة مؤخرا لإشراك لجنة وزراء المالية الخمسة عشر بشأن الميزانية والمسائل المالية للاتحاد؛

26. تشارك لجنة وزراء المالية الخمسة عشر مشاركة كاملة في عملية وضع الميزانية الرسمية على النحو التالي:

1) تجتمع اللجان الفرعية للبرامج والمؤتمرات والرقابة العامة والتنسيق بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية والمالية والشؤون الإدارية للجنة الممثلين الدائمين بالاشتراك مع الخبراء الفنيين للجنة وزراء المالية الخمسة عشر لدراسة أولويات الميزانية ومقترحاتها؛
2) تقدم اللجان الفرعية توصياتها إلى لجنة الممثلين الدائمين لبحثها؛
3) تبحث لجنة الممثلين الدائمين التقرير وتقدم توصياتها إلى المجلس التنفيذي لبحثها؛
4) يتشكل المجلس التنفيذي من وزراء الشؤون الخارجية ووزراء المالية لأغراض دورة الميزانية؛
5) يتلقى المجلس التنفيذي توصيات لجنة الـ 15 بشأن الميزانية، قبل بحث الميزانية؛
6) يقدم المجلس التنفيذي الميزانية إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي لاعتمادها؛
7) عندما يبدأ نفاذ الانتقال إلى قمة عادية واحدة، يعتمد المجلس التنفيذي الميزانية وفقا للصيغة المبينة في الفقرة 5 (3) ؛

27. تحتفظ الدول الأعضاء في الوقت الحاضر بأي فائض من الضريبة بعد تمويل ميزانية الاتحاد بما يتماشى مع مساهماتها السنوية المقدرة؛

28. اعتماد الصك المتعلق بهيكل الحكم والإدارة المعزز لصندوق السلام ويطلب من المفوضية التعجيل بالتنفيذ.

مقرر
بشأن موعد ومكان انعقاد
الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي

إن المؤتمر:

1. **يذكر** بمقرره Assembly/AU/Dec.658(XXIX) الصادر عن دورته العادية التاسعة والعشرين في يوليو 2017، أديس أبابا، إثيوبيا؛

2. **يؤكّد** أن الدورة العادية الحادية والثلاثين للمؤتمر ستُعقد في نواكشوط، موريتانيا، على النحو التالي:

(1) الدورة العادية السادسة والثلاثون (36) للجنة الممثلين الدائمين: 25-26 يونيو 2018؛
(2) الدورة العادية الثالثة والثلاثون (33) للمجلس التنفيذي: 28-29 يونيو 2018؛
(3) الدورة العادية الحادية والثلاثون (31) للمؤتمر: 1-2 يوليو 2018.

3. **يطلب** من المفوضية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم الدورة العادية الحادية والثلاثين (31) للمؤتمر فضلا عن الاجتماعات التحضيرية للمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين، وفقا للمواعيد المذكورة أعلاه.

مقرر
بشأن الميزانية التكميلية للسنة المالية 2017
الوثيقة: PRC/Rpt(XXXV)

إن المؤتمر:

1. **يعتمد** ميزانية تكميلية قدرها **60,929,714** دولارا أمريكيا، **3,179,562** دولار أمريكي منها لتغطية النفقات التشغيلية و **57,750,152** دولارا أمريكيا للبرامج بما في ذلك **4,790,000** دولاراً أمريكيا لدفع متأخرات تعويضات الوفاة والإعاقة للبلدان المساهمة بقوات في الأميسوم.

2. **يقرر** أن يتم تمويل الميزانية التكميلية على النحو التالي:

أ) الميزانية التشغيلية وقدرها **3,093,878** دولارا أمريكيا من الدول الأعضاء و**85,684** دولارا أمريكيا من الشركاء؛

ب) الميزانية البرنامجية وقدرها **12,532,009** دولارا أمريكيا من الدول الأعضاء، والرصيد المتبقي وقدره **45,218,143** دولارا أمريكيا من الشركاء.

إعلان

بشأن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط،

الوثيقة EX.CL/1050(XXXII)

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا / إثيوبيا، يوم 28 و29 يناير 2018.

إذ نحيط علما بالتقرير عن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين **ونشير إلى** جميع مقررات وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي حول الوضع في فلسطين من أجل تحقيق السلم والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

واذ نؤكد من جديد دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه ال ضد الاحتلال الاسرائيلي تحت قيادة الرئيس محمود عباس لاستعادة حقوقه ال ة في إقامة دولة فلسطين مستقلة تعيش بسلام جنبا إلى جنب مع دولة اسرائيل.

واذ نؤكد من جديد رغبتنا في إيجاد حل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي وفق مبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة الداعية الى لإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية تطبيقاً لمبدأ حل الدولتين، وتنفيذا لقرار الأمم المتحدة رقم 194 بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين.

واذ نجدد دعوتنا لاستئناف المفاوضات بين الجانبين للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. **وندعم** كل المبادرات الهادفة لإيجاد حل دائم للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وفق جدول زمني محدد.

نؤكد ثبات موقفنا الداعم للقضية الفلسطينية واستمرار مساعي الاتحاد لتحقيق السلام الشامل والعادل للشعب الفلسطيني، ونأمل من جميع الدول الاعضاء كافة العمل على تحقيق هذا المسعى في علاقاتها الدولية. وأن اي تعاون لدول القارة مع دولة اسرائيل، ينبغي ان لا يكون داعما لكيان الاحتلال على حساب الدعم الإفريقي للقضية الفلسطينية.

نؤكد مجدداً بأن كل المستوطنات المقامة في الضفة الغربية والقدس الشرقية والجولان السوري هي باطلة وغير شرعية، وكما ندين سياسة مصادرة الأراضي وهدم المنازل، والتهجير القسري للمدنيين، وجميع تدابير العقاب الجماعي.

واذ نشجب الممارسات الإسرائيلية ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين ونرفض الاعتقال الإداري، **وندين** الإجراءات التعسفية والعقوبات المفروضة على المعتقلين، خاصة الأطفال والنساء منهم، في السجون الإسرائيلية، والتي تحرمهم من الحد الادنى للحقوق التي تضمنها القوانين والأعراف الدولية لحقوق الانسان بما في ذلك اتفاقية جنيف حول حقوق النساء والأطفال. لذلك فإننا **ندعو** الحكومة الإسرائيلية إلى إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية فورا دون قيد أو شرط.

وإذ ندين استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والتصعيد والتوتر من قبل حكومة إسرائيل ومستوطنيها. وسياسة الإعدام الميداني التي يجري تنفيذها في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضد المدنيين العزل والتي تشكل انتهاكاً لاتفاقيات جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين خلال الحرب. وندعوا مجلس الأمن لتحمل

مسؤولياته في توفير الحماية للشعب الفلسطيني الاعزل من الة بطش الاحتلال وتطبيق القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية على اراضي دولة فلسطين المحتلة.

نعلن بموجبه ما يلي:

1- **نطلب** من الدول الأعضاء بالاتحاد، ونناشد دول العالم، العمل على حل النزاع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والمبادرة العربية للسلام. ونتطلع الى المبادرة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط، ونلتمس من الادارة الامريكية شمول المبادرة لحلول عادلة لكل القضايا العالقة بين الطرفين دون تجزئة أو تأجيل، وفقا للقرارات والمرجعيات الدولية ذات الصلة. والتي تفضي الى اقامة دولتان، دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو للعام 1967 ودولة اسرائيل، تعيشان بسلام جنب الى جنب.

2- **نطالب** دول الاتحاد الافريقي التي اعترفت وتقيم علاقات مع دولة إسرائيل أن تعلن صراحة أن اعترافها تم على أساس حدود العام 1967 ، وتجديد اعترافها بدولة فلسطين على نفس الحدود. وبموجبه الامتناع عن اي إجراء من شأنه المساس بأسس الحل النهائي القائم على حل الدولتين، وخصوصاً نقل السفارات او البعثات الدبلوماسية الممثلة لدى إسرائيل الى مدينة القدس، باعتبارها أراضي فلسطينية محتلة **ونطالب** الدول الافريقية التي يزور وفودها اسرائيل بعدم زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية الا بالتنسيق مع دولة فلسطين.

3- **ندعو** الدول الأعضاء الى الأخذ بعين الاعتبار في أي تعاون لها مع دولة إسرائيل، أن لا يكون هذا التعاون داعما للاحتلال الاسرائيلي على حساب الدعم الافريقي المساند للقضية الفلسطينية. التزاما بالقيم المثلى والأسس السامية القائم عليها الاتحاد الافريقي والتي في مقدمتها حق الشعوب في حرية تقرير مصيرها.

4- **نرحب** ونبارك المصالحة الفلسطينية والاتفاق على وحدة النظام الحكومي المطبق في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونثمن عالياً الجهود المصرية المبذولة لتحقيق هذه المصالحة، والمتابعة والاشراف على تنفيذ بنودها. بما يعزز وحدة الصف الفلسطيني وموقفه التفاوضي، ويساهم في تخفيف الحصار الإسرائيلي الجائر المفروض على غزة وتحسين الأوضاع الانسانية لسكانها.

5- **ندعو** الدول الاعضاء الى مساندة دولة فلسطين في حقها في الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، ودعم جهود الفلسطينيين للانضمام إلى الوكالات الدولية والى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية.

6- **نرفض وندين** المستوطنات المقامة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على الاراضي المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وندعو المجتمع الدولي وتحديدا مجلس الامن الدولي لتفعيل تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2334 الصادر بتاريخ 2016/12/24، والذي تجاهر إسرائيل علنا بخرقه من خلال بناء مستوطنات جديدة وتوسيع مستوطنات قائمة.

7- **نشجب وندين** السياسة الاسرائيلية الهادفة الى تهويد مدينة القدس، والمساس بطابعها التاريخي والقانوني والديمغرافي. والاعتداء المتواصل على المقدسات الإسلامية والمسيحية. وفرض القيود والرقابة الأمنية المشددة والتضييق على حرية العبادة في المدينة المقدسة. وندعو الأمم المتحدة الى مراقبة تنفيذ قرار اليونسكو الصادر في 26 اكتوبر 2016 بخصوص القدس، والعمل على ضمان احترام التنفيذ الكامل للمقرر.

8- **نرفض** قرار الرئيس الامريكي دونالد ترامب الصادر في 6 ديسمبر 2017 بشأن اعتبار القدس عاصمة اسرائيل، ونعتبر هذا القرار يشكل عقبة كبيره امام تحقيق السلام، كون القدس هي أحد القضايا النهائية لحل الصراع الفلسطيني –الاسرائيلي، طبقا لمجريات المفاوضات القائمة بين الطرفين منذ 26 عاما .

9- **نؤكد** أن القدس الشرقية ضمن حدود الرابع من يونيو 1967 هي عاصمة دولة فلسطين وفق قرارات الشرعية الدولية ومقررات الاتحاد الافريقي السابقة في هذا الشأن. ونؤكد مجددا على حرمة المقدسات المسيحية والاسلامية القائمة في مدينة القدس، وحرية ممارسة الشعائر الدينية للديانات السماوية فيها.

10- **نطالب** الدول الأفريقية كافة بإنهاء كل أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي غير القانونية في أرض دولة فلسطين، بما فيها القدس الشرقية، تطبيقاً لأحكام الفقرة الخامسة من قرار مجلس الامن رقم 2334. واتخاذ جميع الإجراءات لوقف هذا التعامل، أسوة بما فعلته منظمة الوحدة الإفريقية بالنظام العنصري في جنوب إفريقيا سابقا.

11- **يعتبر** الاتحاد الافريقي أن الممارسات والاجراءات الإسرائيلية المتمثلة التي تشكل نظاماً عنصريا، يستدعي من المجتمع الدولي التدخل الفوري لإنهاء هذه الوضعية التي تتنافى مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والتي تضع القيم الأخلاقية الدولية على المحك:

- تقطيع أوصال الدولة الفلسطينية وتواصلها الجغرافي من خلال مصادرة الاراضي لصالح الاستيطان وتحويل المدن الفلسطينية الى معازل للسكان.
- استكمال بناء جدار الفصل والضم وعزل كافة المدن الفلسطينية.
- ربط المستوطنات المقامة بشبكة طرق خاصة بها، ومنع المواطنين الفلسطينيين من استخدامها.
- التعنت بالطلب من الفلسطينيين الاعتراف بيهودية الدولة الاسرائيلية.
- التباين بتطبيق الانظمة والقوانين مابين المواطنين الإسرائيليين والفلسطينيين.

12- **نرفض** الحصار البري والجوي المفروض من قبل اسرائيل على قطاع غزة، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني فيه **ونطلب** رفع جميع القيود المفروضة على قطاع غزة على الفور.

13- **نكرر** ضرورة توفير الحماية الدولية لأرض وشعب دولة فلسطين، توطئة لإنهاء الاحتلال، وحفاظا على فرصة حل الدولتين. عملاً بقرارات مجلس الأمن الدولي (605) لعام1987 ، والقراريــن(672) و(673) لعام1990 ، والقرار (904) لعام1994 ، التي استندت إلى مواثيق جنيف الدولية، وأكدت على انطباقها على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام1967 .

14- **نساند** الموقف الفلسطيني في رؤيته للحل النهائي للصراع على أساس مبدا حل الدولتين، برفض الحلول المتجزئة والمنقوصة والدولة المؤقتة، ورفض الاعتراف بيهودية الدولة الاسرائيلية.

15- **نكرر** أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب انسحاب إسرائيل الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى خط يونيو1967 بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والاراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.

-

إعلان

بشأن الذكرى المئوية لميلاد نيلسون مانديلا

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في دورتنا العادية الثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا يومي 28 و 29 يناير 2018:

إذ نذكّر ونجدّد التزامنا بالمُثل والقيم النبيلة التي تبناها نيلسون مانديلا؛

وإذ نذكّر أيضا بمقررنا الذي اتخذناه خلال الدورة العادية الثانية والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، القاضي بإعلان الفترة 2014-2024 بوصفها عقد ماديبا نيلسون مانديلا للمصالحة في أفريقيا؛

وإذ نجدّد عزمنا الجماعي على بذل كلّ ما في وسعنا في جهودنا الرامية إلى إحلال سلم مستدام في أفريقيا؛

وإذ نعترف بالذكرى المئوية لميلاد نيلسون مانديلا؛

بموجبه:

1. **نكرّس** سنة 2018 للاحتفال بالذكرى المئوية لميلاد نيلسون مانديلا؛
2. **نقرر** عقد اجتماع تكريما لنيلسون مانديلا خلال دورتنا العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي التي ستعقد في نواكشوط، موريتانيا، في 1-2 يوليو 2018؛
3. **نعرب عن دعمنا الكامل** لعقد قمة للسلام تحت عنوان *"تعزيز دور الأمم المتحدة في تعزيز وتوطيد السلم الدولي: بناء على الإرث الذي تركه مانديلا"* على هامش الدورة الـ73 للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2018؛
4. **ندعم أيضا** الاقتراح القاضي بإصدار إعلان كنتيجة لقمة السلام، **وندعو** المفوضية والمجموعة الأفريقية في نيويورك إلى العمل عن كثب مع أصحاب المصلحة المعنيين في عملية صياغة النتائج والتفاوض بشأنها؛
5. **نطلب** من المفوضية وجمهورية جنوب أفريقيا إجراء المشاورات اللازمة مع الأمم المتحدة والأطراف الأخرى ذات الصلة لضمان نجاح قمة السلام المقترحة؛
6. **نحث** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على دعم/إحياء ذكرى ميلاد نيلسون مانديلا وتجديد التزامها بالمُثل والقيم التي تبناها.

إعلان

بشأن إدارة الإنترنت وتنمية الاقتصاد الرقمي في أفريقيا

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا يومي 28 و 29 يناير 2018؛

إذ ندرك أن الإنترنت أداة أساسية وقوة دينامية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإذ نشير في هذا الصدد إلى القرار 13/26 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان؛

وإذ ندرك أيضا أن صوت أفريقيا في إدارة الإنترنت أمر بالغ الأهمية لتنمية اقتصاد أفريقيا وتمكين أفريقيا من الإسهام بفعالية أكبر في الاقتصاد العالمي (وأن اقتصاد أفريقيا يحتاج إلى التوسيع بشكل كبير)؛

وإذ نشير إلى الالتزامات التي تم التعهد بها خلال القمتين العالميتين في جنيف وتونس بشأن مجتمع المعلومات، فيما يتعلق برؤية مشتركة لإدارة الإنترنت، مما أدى إلى اعتماد إعلان المبادئ وتعريف عملي لإدارة الإنترنت؛

وإذ نأخذ في الاعتبار الشواغل التي تثيرها ادعاءات المراقبة الجماعية وانتهاكات الحق في الخصوصية في البيئة الرقمية **وإذ نؤكد مجددا** الالتزامات الواردة في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 167/68 و166/69 بشأن احترام وحماية الحق في الخصوصية، بما في ذلك سياق الاتصالات الرقمية؛

وإذ نلاحظ مع القلق أن أقل من 20٪ من الأفريقيين هم الذين يستخدمون الإنترنت، وأن غالبية الذين لا يستخدمون الإنترنت هم في المناطق الريفية، ولا سيما النساء والفقراء، وأن متوسط تكلفة خط الإنترنت الثابت وعبر الهاتف النقال يتجاوز 50٪ من متوسط دخل الفرد.

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بالحاجة إلى الاستقرار، وسلامة المواطنين والمؤسسات، وسرية أمن البيانات عبر الإنترنت، من خلال اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية، وإذ نأخذ في الاعتبار قابلية توسيع البنية التحتية للإنترنت في أفريقيا؛

وإذ تشير إلى التزام الدول الأعضاء بتعزيز وحماية الحريات الأساسية، ولا سيما الحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات (عبر شبكة الإنترنت وخارجها)، وحقوق الإنسان والشعوب المنصوص عليها في صكوك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وإذ ندرك أن هذه الحقوق يجب احترامها خلال شبكة الإنترنت أو خارجها؛

وإذ نلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز مشاركة البلدان الأفريقية في إدارة الإنترنت العالمية ومناقشات السياسة العامة ذات الصلة، مما أدى إلى إنشاء منتدى إدارة الإنترنت الأفريقية؛

وإذ ندرك الحاجة إلى إضفاء الطابع المحلي على مناقشات إدارة الإنترنت وما يتصل بها من مسائل السياسة العامة لتمكين وتطوير ودعم الإنترنت / الاقتصاد الرقمي المحلي؛

وإذ نلاحظ مع الارتياح، تجديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت في 16 ديسمبر 2015، من جانب الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي رحب، بالإضافة إلى ذلك، بدور منتدى إدارة الإنترنت باعتباره منتدى متعدد الأطراف للمناقشات بشأن هذه القضايا ودعى إلى تنفيذ توصيات فريق العمل الذي أنشئ لغرض اقتراح إدخال تحسينات على المنتدى (وثيقة A/67/65-E2012/48 and Corr.1) وتنفيذ نصوص القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

وإذ ندرك أن عمليات أصحاب المصلحة المتعددين أصبحت نهجا أساسيا وفريدا للمشاركة في معالجة عمليات الإنترنت وغيرها من عمليات وضع السياسات ومعالجة القضايا المعقدة؛

وإذ نعي بأن مبادئ إدارة الإنترنت ينبغي أن تجسد وتحترم المبادئ الأساسية للإنترنت المفتوح والمتاح والمرن والقابل للتشغيل المشترك الذي أدى إلى نجاحه الملحوظ اليوم، وأنه ينبغي أيضا أن يشكل الأساس لأي ارتباطات مستقبلية لجميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والإقليمي والجهود الدولية المتعلقة بصنع السياسات المتصلة بالإنترنت؛

بموجب ذلك،

بشأن مبادئ إدارة الإنترنت

1. **نؤكد من جديد** أن إدارة الإنترنت ينبغي أن تكون شاملة وشفافة ومتيسرة للجميع؛
2. **ندعو** جميع أصحاب المصلحة إلى تسخير إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015؛
3. **نقر** بأهمية الحفاظ على الإنترنت المفتوح استنادا إلى عمليات وضع المعايير المفتوحة، باعتبارها عوامل تمكين رئيسية لمجتمعات المعرفة والمعلومات الشاملة؛
4. **نظل** ملتزمين بتيسير شبكة إنترنت مرنة (فريدة) وعالمية وقابلة للتشغيل المتبادل تكون متاحة للجميع ونسعى جاهدين لضمان وصول جميع الأفريقيين إلى جميع أنحاء العالم بما في ذلك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
5. ندعم روح إدارة الإنترنت لأصحاب المصلحة المتعددين في جدول أعمال مؤتمر تونس ونلتزم بالنهوض بنُهج أصحاب المصلحة المتعددين المفتوحة والتشاركية والشاملة والشفافة والتعاونية والموجهة نحو توافق الآراء والتي تحترم التنوع الثقافي والجنساني واللغوي، والتي تسعى إلى تعزيز المساءلة والمشاركة الكاملة للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الفني والمستخدمين. ونقر كذلك بأن أدوار ومسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة يمكن أن تختلف تبعا للمسألة قيد البحث؛
6. نطلب من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بتطوير الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمكاتب الإقليمية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا أن تؤدي دورا قياديا في المنتديات الوطنية والإقليمية لإدارة الإنترنت وتيسرها في أقاليمها؛

7. ندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الوصول إلى جميع أصحاب المصلحة وتوفير إطار لضمان المشاركة الفعالة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الفني على أرضية مشتركة للعمليات/المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة وإدارة الإنترنت من أجل اتخاذ القرار.

بشأن مشاركة أفريقيا في إدارة الإنترنت

8. **نطلب** من المفوضية ووكالة تخطيط وتنسيق النيباد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا زيادة مشاركة الدول الأعضاء والمؤسسات المتخصصة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في مناقشات إدارة الإنترنت وعمليات السياسة العامة ذات الصلة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تلك التي تجري في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وشركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة، وفرقة العمل المعنية بهندسة الإنترنت، ومجلس حقوق الإنسان، والمركز الأفريقي لمعلومات الشبكة، ومجتمع الإنترنت، والنطاق الأفريقي من المرتبة العليا، ومنتدى إدارة الإنترنت، ومنتدى إدارة الإنترنت الأفريقي، والمنتديات الإقليمية والوطنية لإدارة الإنترنت؛

9. **نطلب** من الدول الأعضاء والمؤسسات المتخصصة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بأن تضع، بالتعاون مع وكالة تخطيط وتنسيق النيباد والمفوضية، آليات وقنوات تتيح ترجمة النقاش العالمي حول إدارة الإنترنت وتفسيره في السياق المحلي **ونشجع** المساهمات الفعالة على الصعيدين المحلي والإقليمي الفرعي من جميع أصحاب المصلحة؛

10. **نطلب أيضا** من المفوضية ووكالة تخطيط وتنسيق النيباد وضع آليات تنسيق مع المؤسسات القارية ذات الصلة مثل المركز الأفريقي لمعلومات الشبكة والمجموعة الأفريقية لمشغلي الشبكات، والشبكات الأفريقية للبحث والتعليم، والرابطة الأفريقية لمقدمي خدمات الإنترنت بشأن المسائل المتعلقة بإدارة الإنترنت والفضاء الحاسوبي؛

11. **نشجع** الدول الأعضاء على دعم وتشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة في المنتديات الوطنية والإقليمية لإدارة الإنترنت (التي تشكل حجر الأساس للمنتدى الأفريقي لإدارة الإنترنت)؛

12. **نحث** المفوضية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا على دعم إنشاء مرصد أفريقيا للتنمية والحوكمة في مجال الإنترنت، وإنشاء آليات لتتبع ومتابعة التوصيات الصادرة عن المنتديات الإقليمية والعالمية لإدارة الإنترنت، وتقديم تقارير دورية إلى الدول الأعضاء؛

13. نحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على المساهمة بفعالية وتولي زمام المبادرة في إنشاء منتديات وطنية وإقليمية لإدارة الإنترنت والمشاركة الكاملة في المنتدى الأفريقي لإدارة الإنترنت.

بشأن تنمية الاقتصاد الرقمي في أفريقيا

14. **نتعهد** بضمان بيئات قانونية وتنظيمية تمكن من نمو الاقتصاد الرقمي في أفريقيا من خلال التطبيقات والخدمات المبتكرة، مما يجعل الإنترنت محوريا في أجندة التنمية في أفريقيا؛

15. **نعزز** المحتوى المحلي ونضع الآليات اللازمة لكفالة التوزيع العادل لإيرادات الإنترنت؛

16. **نعزز** الشراكات الرامية إلى حفز الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت؛

17. **نتعهد** بالتصديق على اتفاقية مالابو لمكافحة الجرائم الحاسوبية مع تعزيز حماية البيانات الشخصية واحترام حقوق الإنسان ضمن أطر قانونية مناسبة. وبذلك، سنحافظ على سلامة وموثوقية البنية التحتية الإقليمية للإنترنت، فضلا عن ثقة المستخدمين المحليين والاعتماد على الإنترنت من أجل المعاملات الإلكترونية الآمنة؛

18. **نطلب** من المفوضية ووكالة تخطيط وتنسيق النيباد، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بتقييم الاقتصاد الرقمي في أفريقيا لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تعزيز أو وضع سياسات جديدة تتماشى مع تحفيز نمو الاقتصاد الرقمي في أفريقيا؛

19. **نتعهد** بالعمل معا في مكافحة الاستخدام غير الملائم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية التوصل إلى توافق في الآراء على المدى المتوسط بشأن أفضل آليات وممارسات الأمن الحاسوبي في أفريقيا؛

20. **نطلب** من المفوضية العمل مع الدول الأعضاء والشركاء وأصحاب المصلحة لتعزيز مشاركة أفريقيا في المستقبل في جولات النطاقات العامة من المرتبة العليا الجديدة من خلال فحص العوامل التي تعرقل المشاركة وتسهيل وضع نماذج الأعمال التجارية ذات الصلة بأفريقيا وإشراك شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة في تذليل العقبات أمام دخول أصحاب المصلحة الأفريقيين؛

21. **نطلب** من المفوضية العمل مع الدول الأعضاء والقطاع الخاص والشركاء الآخرين لضمان أن تقوم أفريقيا بتطوير بنية تحتية قوية لتمكين المشاركة الفعالة في الإنترنت العالمي (خاصة نظام اسم النطاق، الصناعة المضيفة)، وضمان أن يكون الأفريقيون أمناء على بياناتهم ومعلوماتهم؛

22. **نطلب** من المفوضية العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل وضع برنامج عمل أفريقي مشترك بشأن إدارة الإنترنت، يكفل تعزيز حقوق الأفريقيين على الإنترنت ودعمها، والاعتراف بالشواغل الأفريقية في النظام العالمي لإدارة الإنترنت.

بشأن إدارة أسماء النطاقات

23. **نتعهد** بتعزيز استخدام نطاق من المرتبة العليا لرموز البلدان كعناصر من العلامات التجارية الوطنية والقارية وضمان تشغيل سجلات نطاقات من المرتبة العليا لرموز البلدان كمؤسسات ذات منافع عامة يمكنها إنشاء ورعاية ودعم بنية تحتية حيوية محلية ومجتمع قادر على جذب الاستثمارات؛

24. **نتعهد** بمواصلة تعزيز اعتماد بروتوكول الإنترنت النسخة السادسة (IPv6) والقيادة بالقدوة من خلال اعتماده ونشر بروتوكول الإنترنت النسخة السادسة (IPv6) من قبل نطاقات من المرتبة العليا لرموز البلدان، فضلا عن البنية التحتية لشبكات الإدارات والوكالات العامة؛

25. **نطلب** من المفوضية العمل بالتعاون مع المؤسسات المعنية للتوصل إلى اتفاقيات مع سجلات نطاقات من المرتبة العليا لرموز البلدان والتي يديرها أفراد أو التي تديرها كيانات خارج الولاية الوطنية لنقل السجلات وتمكينها من العمل كهيئات للمنفعة العامة؛

26. **نطلب** من المفوضية أيضا أن تعمل كمركز تبادل المعلومات لأفضل الممارسات في إدارة سجلات نطاقات ذات المرتبة العليا لرموز البلدان في أفريقيا، وتشجيع وتسهيل تبادل الدروس المستفادة من الدول الأعضاء في تأمين الملكية الوطنية لتشغيل سجلات نطاقات ذات المرتبة العليا لرموز البلدان الخاصة بها.

بشأن إدارة الإنترنت العالمية

27. **نحث** المجتمع الدولي على تحويل المؤسسات غير العالمية إلى مؤسسات عالمية أكثر شمولا تمثل جميع مواطني العالم، مع مراعاة شواغل واحتياجات أفريقيا وغيرها من البلدان النامية، مع الدعوة إلى استمرار دورها بوصفها جوهر النظام البيئي العالمي لإدارة الإنترنت؛

28. **نطلب** من المفوضية، من خلال عمل ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، مراقبة عملية تحسين سلطة تعيين أرقام الإنترنت المعتمدة في مراكش في مارس 2016؛

29. **نؤكد** مجددا التزامنا بالعمل مع هذه المنظمات ومع جميع الشركاء حتى تصبح هذه المؤسسات أكثر عالمية بطبيعتها.

إعلان
بشأن إحياء الذكرى الخامسة عشرة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر الاتحاد المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 28 و29 يناير 2018؛

إذ نستذكر مقرر المؤتمر بشأن تفعيل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران (Assembly/AU/Dec.631(XXVIII))، الذي نطلّع إلى جملة من الأمور منها "إحياء الذكرى السنوية الخامسة عشرة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في 2018، وطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي إعداد إعلان في هذا الصدد ليبحثه المؤتمر خلال دورته العادية في يناير 2018"؛

وإذ نستذكر أيضا التزامنا بالمبادئ والأهداف الأساسية للاتحاد الأفريقي على النحو المنصوص عليه في القانون التأسيسي باعتباره الصك المؤسّس للاتحاد الأفريقي، والذي يشمل جملة من الأمور منها تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية، والمشاركة الشعبية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان والشعوب، وتعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة، والتعجيل بالتكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا؛

وإذ نؤكد من جديد على أنّ مبادئ وأهداف الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران تعتبر بحد ذاتها أساسية لمبادئ الاتحاد الأفريقي وأهدافه المذكورة أعلاه؛

وإذ نشير إلى اعتمادنا إعلانا بشأن الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي وإدارة الشركات في الدورة الافتتاحية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في يوليو 2002 في دوربان، جنوب أفريقيا، أوضحنا فيه نفس مبادئ وأهداف الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، وأعلنّا فيه أيضا أنّ الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وافقت بصورة مستقلة على إنشاء الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران على أساس الانضمام الطوعي؛

وإذ نسترشد برؤية الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران كمنبر أفريقي مملوك لأفريقيا وبإدارة أفريقية للتقييم الذاتي، والتعلم من الأقران، وتبادل الخبرات سعيا لتحقيق أعلى معايير ممكنة من الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد وإدارة الشركات إضافة إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة على نطاق واسع؛

وإذ نسلّم بأنّ الهدف الأساسي من الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران هو تعزيز اعتماد سياسات ومعايير وممارسات تفضي إلى تحقيق الاستقرار السياسي ومعدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتنمية مستدامة والتعجيل بالتكامل الاقتصادي الإقليمي والقاري؛

وإذ نشير إلى أنّ ولاية الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران تتمثل في تشجيع الدول المشاركة على ضمان توافق سياساتها وممارساتها مع القيم والقوانين والمعايير السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات المتفق عليها، وتحقيق الأهداف المتفق عليها بصورة متبادلة والمتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الواردة في الإعلان بشأن الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي وإدارة الشركات؛

وإذ نعيد التأكيد على الالتزام بالملحق الثاني من الوثيقة الأساسية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران AHG/235 (XXXVIII)، الصادرة في يوليو 2002، والتي وُصفت فيها الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بأنها صكّ تنضم إليه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشكل طوعي، وبأنّه آلية أفريقية للرصد الذاتي؛ **واقتناعا** منا بالحاجة الملحّة بأن تعزّز الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران نفسها بوصفها مؤسسة مختصة بالحكم داخل الاتحاد الأفريقي؛

وإذ نعيد التأكيد أيضا على التزامنا بالميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الصادر في يناير 2007، ولا سيما هدفه الرئيسي المتمثل في تعزيز الامتثال للقيم والمبادئ العالمية للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، استنادا إلى المبادئ الأساسية للإعلان بشأن الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي وإدارة الشركات؛

وإذ نشير إلى أن الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم ينص على أن تقوم الدول الأطراف بتعزيز وتعميق الحكم الديمقراطي عن طريق جملة من الأمور منها تنفيذ المبادئ والقيم الأساسية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛

وإذ نسلّم بأن اعتماد النظام الأساسي للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في اجتماع منتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لرؤساء الدول والحكومات المنعقد في 26 أغسطس 2016، يمثّل خطوة تاريخية لإرساء الآلية على أسس قانونية متينة وتأمين مستقبلها كمؤسسة مركزية في سعينا الدؤوب إلى الحكم التحويلي في القارة؛

وإذ نؤكد على أن هذا الاحتفال يتيح فرصة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لتقييم إنجازاتها والتحديات التي واجهتها على مدى السنوات الخمسة عشرة الماضية في تعزيز الحكم الرشيد في أفريقيا؛

وإذ نعيد التأكيد على أن الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لا زالت الأداة الرئيسية الأفريقية المحلية المعنية بالحكم الرشيد التي وُضعت في 2003، وانضمت إليها بشكل طوعي ست وثلاثون (36) دولة عضوا تمثل 65 % من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، حيث خضعت أكثر من نصفها وهي واحد وعشرون(21) دولة، للاستعراض؛

وإذ يشجّعنا التقدم المحرز في تفعيل الولاية الموسعة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، المنبثقة من الإصلاحات المؤسسية التي يقودها فخامة الرئيس بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا ومقرر المؤتمر بشأن إعادة تنشيط الآلية؛

وإذ نرحّب بالخطوات المتخذة لوضع الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران كأداة للإنذار المبكر من أجل منع نشوب النزاعات في القارة، في سياق الانسجام والتآزر بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن، والمنظومة الأفريقية للحكم؛

وإذ نسترشد برؤية اتحادنا وإذ نؤكد عزمنا على بناء أفريقيا يسودها الحكم الرشيد، فإننا:

1. **نرحب** بانضمام كل من جامبيا وجزر القمر كعضوين جديدين في الآلية؛

2. **نجدّد التزامنا** بقضية الحكم الرشيد في مظاهره الأربعة، وهي الحكم السياسي الرشيد، والإدارة الاقتصادية السليمة، وتسيير وإدارة الشركات، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة على نطاق واسع؛

3. **ندعو** جميع الأعضاء في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران إلى تعزيز مشاركتهم ودفع مساهماتهم السنوية والحفاظ على الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والمحافظة على ملكيتها وقيادتها الأفريقية، والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من خدماتها بروح التقييم الذاتي ومن قبل الأقران؛

4. **ندعو** الدول غير الأعضاء في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران إلى الانضمام إليها سعيا إلى تحقيق المشاركة الشاملة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛

5. **ندعو** الاتحاد الأفريقي نفسه إلى الاستفادة الكاملة من الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والاستفادة من ولايتها الموسعة مؤخرا، وتجنب الازدواجية المؤسسية، وضمان تبسيط المؤسسات القائمة بالفعل؛

6. **نشجّع** أعضاء الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التي أجرت مراجعتها من قبل الأقران على مواصلة تنفيذ خطط عملها الوطنية؛

7. **ندعو** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى الاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لإنشاء الآلية الأفريقية على المستوى الوطني؛

8. **ندعو** الشركاء الاستراتيجيين للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران إلى مواصلة وزيادة دعمهم للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛

9. **ندعو** أمانة الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران إلى مواصلة بناء قدراتها وإنشاء مؤسسة ذات مستوى عالمي لخدمة أعضائها.

قرار

بشأن "رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية"

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** باستمرار الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي غير القانوني المفروض على حكومة وشعب جمهورية كوبا؛
2. **يؤكد من جديد** دعمه الكامل لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول "ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض من قبل الولايات المتحدة على كوبا"؛
3. **يعرب عن أسفه** لحالة التصعيد في العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة، **ويحث** مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي غير المبرر الذي طال أمده المفروض على شعب كوبا؛
4. **يؤكد من جديد** تضامنه مع شعب كوبا.